مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥٤٣

الجمعة، ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، الساعة ١٢/٣٠ بعد منتصف الليل
نيويورك

الرئيس:	السيد غراف زو رانتزو	(المانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد نييتو
	اندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	ايطاليا	السيد فرارين
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد تشن هواصن
	عُمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد أيواه
	هندوراس	السيد رندون بارنيكا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

قوة الأمم المتحدة للحماية

تقرير الأمين العام المقدم عملا بقراري مجلس الأمن ٩٨٢ (١٩٩٥) و ٩٨٧ (١٩٩٥) (S/1995/444)

رسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1995/470 و Add.1)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقـــاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٤٠

إقرار جدول الأعمال
أقر جدول الأعمال.

قوة الأمم المتحدة للحماية

تقرير الأمين العام المقدم عملا بقراري مجلس الأمن ٩٨٢ (١٩٩٥) و ٩٨٧ (١٩٩٥) (S/1995/444)

رسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن (S/1995/470 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي البوسنة والهرسك، وتركيا، وكرواتيا، وماليزيا، ومصر يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد غوفين (تركيا)، والسيد نوبيلو (كرواتيا)، والسيد ثانا رجا سينغام (ماليزيا)، والسيد عواد (مصر) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام المقدم عملا بقراري مجلس الأمن ٩٨٢ (١٩٩٥) و ٩٨٧ (١٩٩٥)، الوثيقة S/1995/444، ورسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن، الوثيقتان S/1995/470 و Add.1.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1995/478، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ألمانيا، والجمهورية التشيكية، وعمان، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، وهندوراس، وهولندا. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى التنقيح التالي الذي يتعين إجراؤه على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/478 بصيغته المؤقتة. وينبغي إضافة ما يلي الى نهاية الفقرة ١٠:

"، على أن تتحدد كيفية التمويل في وقت لاحق". وسيصبح نص الفقرة ١٠ كما يلي:

"يقرر تبعا لذلك بأن يأذن بزيادة عدد أفراد قوات الأمم المتحدة للسلم/قوة الحماية، بما يصل الى ٥٠٠ ١٢ من القوات الإضافية، متصرفا بذلك في إطار الولاية الحالية ووفقا للأحكام المبينة في الرسالة المذكورة أعلاه، على أن تتحدد كيفية التمويل في وقت لاحق؛".

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق الأخرى التالية: S/1995/477 وهي تتضمن رسالتين متطابقتين مؤرختين ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥ وموجهتين الى الأمين العام والى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة؛ و S/1995/480، وهي رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة؛ و S/1995/483، وهي رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة، ينقل فيها نص رسالة تحمل التاريخ نفسه موجهة الى رئيس مجلس الأمن من وزير الشؤون الخارجية للبوسنة والهرسك.

المتكلم الأول وزير الشؤون الخارجية للبوسنة والهرسك، معالي السيد محمد شاكر بيه الذي أرحب به وأدعوه الى الإدلاء ببيانه.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني حقا أن أتواجد في حضرة أعضاء المجلس، وبخاصة في حضرتكم، سيدي، لأنكم، بوصفكم رئيسا للمجلس لهذا الشهر، ما فتئتم تنجزون المهمة الموكولة إليكم ببراعة فائقة. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنشكر سلفكم، الممثل الدائم لفرنسا، سعادة السيد جان ـ برنارد مريميه، على أدائه البارع للغاية في الشهر الماضي، عندما كنت أحد زملاء أعضاء المجلس من الأمم المتحدة.

إننا، بوصفنا بلدا ذا سيادة يواجه عدوانا وحشيا للغاية، ويسعى الى الدفاع عن شعبه من إبادة جماعية ترتكب عن سابق تصميم، رحبنا بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في جمهوريتنا. نعم، كانت هذه المساعدة عرضية الى حد بعيد، وكانت، بصورة عامة، بديلا ضعيفا عن المعالجة الحقيقية لحالتنا كضحايا لمعتد عديم الشفقة. ومع ذلك، نؤكد مرة أخرى تقديرنا حتى لأنصاف التدابير تلك، في حين نواصل دعوتنا الى اعتماد معالجات حقيقية.

ولربما كنا ساذجين. فلو كنا رفضنا أنصاف التدابير تلك، وطالبنا بحقوقنا كاملة، وناشدنا الدول الكبرى على صعيد العالم أن تضطلع بمسؤوليتها الواضحة في وجه الاعتداء والإبادة الجماعية، فربما كنا فرضنا علاجا حقيقيا في نهاية المطاف. غير أننا لم نقدر أن نكون قساة للغاية، وأن نجازف بأشد الاحتياجات المادية الطارئة لسكاننا، حتى وإن كانت نية البعض من اعطائنا الخبز أن يسكتوا الأصوات المنادية بإحقاق العدالة والصادرة عن أولئك الذين ما زالوا يتعرضون لـ "التطهير العرقي". والقصف بالقنابل والقتل. ولا نود هنا أيضا أن نبدو عقوقين، أو لا مبالين، بصورة خاصة، بعدم الإشارة الى أن معظم الذين سعوا الى مساعدة مواطنينا، ولا سيما أولئك الرجال والنساء الشجعان التابعون لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وقوة الأمم المتحدة للحماية، والعديد من المنظمات الأخرى، الذين عرضوا مساعداتهم بدوافع نزيهة للغاية.

ويبدو، للأسف، أن حسن نواياهم والتزامهم الإنساني، مقرونين بمسيس حاجتنا الى الغذاء واللوازم الأخرى، كانا محل استغلال من قبل قوى سياسية ماكرة. ولقد ألقيت علينا جميعا مواعظ بأنه كان هناك خيار بين المساعدة الإنسانية وبعثة الأمم المتحدة من جانب، ومعالجات حقيقية لتحقيق سلام وعدالة حقيقيين من جانب آخر. ولكن الزمن دل على أنه لم يكن هناك مأزق حقيقي. فيوم الحساب حل، وانفضحت الحجج المختلقة، وأخذت تتساقط الواحدة تلو الأخرى مثل الطلاء عن جدار تحت وابل أمطار العاصفة.

وحتى أنصاف التدابير التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة، والتي ساعدت على صمود شعبنا في وقت من الأوقات، تبخرت الآن بصورة كاملة تقريبا. فسراييفو، وسريبرينيتشا، وزيبا، وغورازدة، وبيهاتش، محرومة من أية مساعدات إنسانية. وسكانها يتعرضون باستمرار للقصف والقتل، والقبضة الخانقة يسمح بإحكامها دون رد.

علاوة على ذلك، أصبحت القوات الصربية لا تكتفي بأسر مدنيينا لتحقيق أهدافها الحربية فحسب، بل تتجرأ الآن على استخدام موظفي الأمم المتحدة كدروع بشرية. إن تكتيكات الإرهابيين الصرب تثمر عن تنازلات أخرى في حين يزداد تراجع أهمية بعثة الأمم المتحدة.

أما منطقة الاستبعاد حول سراييفو فإن الصرب ينتهكونها والملزمين بإنفاذها يتجاهلونها والآن نتطلع الى وزع قوة الرد السريع. وتتوقع حكومتي أن تسعى هذه المهمة الى تغيير اتجاه العملية السلبية وتمكن من تنفيذ بعثة الأمم المتحدة في جمهوريتنا مرة أخرى بصورة كاملة ومخلصة.

وفي هذا السياق وافقنا على هذا الوزع الجديد، وبإمكاننا أن نعرب عن مشاعر التشكك وحتى مشاعر السخرية. وبدلا من ذلك، نقدم تعاوننا المتبادل في المهمة العاجلة للغاية التي تواجهها حكومتنا والأمم المتحدة ألا وهي: التخفيف من عبء الحالة الإنسانية، وفك الخناق عن سكاننا ومدننا، وإزالة الإرهاب الذي يستهدف المدنيين وموظفي الأمم المتحدة على حد سواء.

وأعتقد أننا جميعا نعلم بأن هذه هي الفرصة الأخيرة. وارتكازا على الخبرة التي اكتسبناها، سنواصل عقد الأمل على تحقيق الأفضل، ولكن بصراحة يجب أن نتوقع القليل إزاء الخيارات المتوفرة لدينا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية للبوسنة والهرسك على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل ماليزيا. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ثاناراجاسينغام (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأن أعبر عن تقديرنا لسلفكم، الممثل الدائم لفرنسا. ونود أيضا توجيه الشكر الى الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة S/1995/444.

أفضت بنا الأحداث التي وقعت مؤخرا في البوسنة والهرسك الى وضع يتطلب القيام في حينه بمراجعة الدور المقبل لقوة الأمم المتحدة للحماية. إذ يواصل الصرب البوسنيون إذلال الأمم المتحدة باحتجازهم حفظة السلم التابعين للأمم المتحدة رهائن وتحديهم قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، الأمر الذي يعطي انطباعا في أرجاء العالم بأن الأمم المتحدة - وخاصة مجلس الأمن - غير فعالة في مواجهة خطر يتهدد السلم والأمن الدوليين.

وتدين ماليزيا بقوة هذه الأعمال الخسيسة وتطالب بالإفراج الفوري غير المشروط عن جميع أفراد قوة الحماية الذين لا يزالون محتجزين. ونطلب الى جميع الأطراف أن تحترم احتراما كاملا سلامة أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية والسكان المدنيين.

لقد درس الفريق العامل لمنظمة المؤتمر الاسلامي المعني بالبوسنة والهرسك، المؤلف من أعضاء فريق الاتصال التابع للمنظمة والبلدان المساهمة بقوات في قوة الحماية، تقرير الأمين العام دراسة متأنية وسبق أن عرض موقفه، الذي يؤيده وفدي تأييدا تاما.

واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أدلى بالتعقيبات والملاحظات التالية بشأن تقرير الأمين العام. يتضمن التقرير عدة تناقضات، وفي بعض الحالات معلومات غير دقيقة. وعلى سبيل المثال، ليس من الصحيح القول، في الفقرة ٦٧، أن أيا من الطرفين لم يتوصل فيما يبدو الى استنتاج جازم بأن فرصته في بلوغ أهدافه على مائدة المفاوضات أفضل مما هي عليه في ميدان القتال. والواقع أن الصرب البوسنيين هم وحدهم الذين رفضوا خطة السلم التي قدمها فريق الاتصال واختاروا الحل العسكري. ونود أن نكرر مطالبتنا بأن يقبل الصرب البوسنيين خطة السلم بغية حل الصراع عن طريق حل سياسي.

إن ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية مبينة بوضوح في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك في سياق الفصل السابع من الميثاق وانفاذه. ولا نوافق على محاولة وصف قوة الأمم المتحدة للحماية على أنها مجرد عملية لحفظ السلم والتقليل من أهمية ولاية القوة المتصلة بمسؤولياتها في مجال الإنفاذ.

إن ما تعاني منه الولاية الحالية هو افتقار الى التنفيذ. وينبغي توفير الامكانيات اللازمة لقوة الحماية لتمكينها من تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا. وفي هذا الصدد، فإن موقفنا بالنسبة للخيارات التي عرضها الأمين العام هو كما يلي:

بالنسبة للخيار ألف، لا نوافق على سحب قوة الأمم المتحدة للحماية من البوسنة. وعلى النقيض من ذلك، ينبغي زيادة قوة الأمم المتحدة للحماية وتعزيزها لتمكينها من تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا.

وبالنسبة للخيار باء، ينبغي الابقاء على الولاية الراهنة لقوة الأمم المتحدة للحماية ولكن ينبغي تعديل الطرق المستخدمة حاليا لتنفيذها. ولا نوافق على الحفاظ على الحالة الراهنة، حيث تبين أن هذه سياسة فاشلة.

وبالنسبة للخيار جيم ، نفضل القيام بعمل جازم ونرى أن هذا العمل يمكن القيام به دون تغيير الولاية الراهنة.

وبالنسبة للخيار دال، لا نوافق على أن هذا الخيار هو الطريق للتحرك الى الأمام، وخاصة في الوقت الذي يتحدى فيه الصرب البوسنيون تحديا صارخا إرادة المجتمع الدولي باحتجاز حفظة السلم التابعين للأمم المتحدة رهائن. إن هذا الخيار يضعف ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية بدلا من أن يعززها.

ونرى أيضا أن تكوين مزيج من بعض العناصر المتصلة بالخيارات الواردة في تقرير الأمين العام يعزز قوة الأمم المتحدة للحماية ومن ثم يمكنها من الوفاء بولايتها بفعالية وأدائها بشكل كامل. وفي هذا الصدد نشير الى أن الورقة المقدمة من منظمة المؤتمر الاسلامي شرعت الخطوات التي يمكن أن تتخذها قوة الأمم المتحدة للحماية من أجل الوفاء بولايتها بالكامل.

ونرحب بإنشاء قوة الرد السريع في ظل قيادة وإشراف الأمم المتحدة لمساعدة قوة الأمم المتحدة للحماية على تنفيذ ولايتها. وينبغي تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية تنفيذا قويا للحفاظ على مصداقية وكرامة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ونرى أن قوة الرد السريع ينبغي أن تستخدم أيضا لحماية السكان المدنيين وخاصة في المناطق الآمنة، بدعم جوي من منظمة حلف شمال الأطلسي، بالاضافة الى حماية أفراد قوة الحماية. كذلك ينبغي لقوة الرد السريع إنشاء ممرات برية لإيصال المساعدة الإنسانية. ونرى أنه قد حان الوقت لكي يقوم المجلس الآن بالبت في التقرير السابق للأمين العام بشأن المناطق الآمنة وذلك بانتهاج الخيار الصعب بالقياس الى الخيار السهل الراهن. ونعارض أي اقتراح من شأنه التخلي عن المناطق الآمنة ونصر على أن قوة الأمم المتحدة للحماية ينبغي أن تواصل حماية المناطق الآمنة.

ويأذن القرار ٨٣٦ (١٩٩٣) لقوة الأمم المتحدة للحماية باستعمال القوة لحماية المناطق الآمنة والمدنيين الموجودين فيها. وهناك ولاية متاحة لقوة الأمم المتحدة للحماية، وبالتبعية الى منظمة حلف شمال الأطلسي، بإزالة الأسلحة التي تنتهك المناطق الآمنة. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري إزالة شبكات الصواريخ أرض جو التي يستخدمها صرب بالي. وإسقاط طائرة حلف شمال الأطلسي اف - ١٦ مؤخرا يجعل من الضروري اتخاذ هذا الإجراء.

وبالنسبة لمناطق الاستبعاد، ينبغي الإشارة الى أن هذه المناطق ومراكز تجميع الأسلحة كانت قد أنشئت كبديل للضربات الجوية. لكن إذا أصبحت مراكز تجميع الأسلحة، في سياق الأعمال الانتقامية الموجهة ضد أفراد الأمم المتحدة، عقبة أمام تنفيذ مناطق الاستبعاد، ينبغي عندئذ التخلي عن هذه النقاط وإزالة الأسلحة الموجودة فيها باستخدام القوة الجوية. كما نرى أنه من الضروري الآن سحب المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة الذين أصبحوا بيادق في استراتيجية الصرب لإحراج الأمم المتحدة. وينبغي للأمم المتحدة ألا ترضخ لابتزاز الصرب بل أن تعيد النظر في دور المراقبين العسكريين للأمم المتحدة.

ويود وفدي أيضا أن يشير بعبارات واضحة الى ضرورة وجود ضمانات أمنية للحكومة البوسنية من حيث حقها في الدفاع عن النفس، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك رفع الحظر على توريد الأسلحة.

ونحن نميل الى الموافقة على اعتماد مشروع القرار المعروض علي المجلس. ونأمل في أن يسهم هذا الاعتماد في الإنفاذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن يشكل رادعا فعالا لأية تدابير قسرية أو أعمال عنف توجه ضد أفراد الأمم المتحدة والسكان المدنيين في المناطق الآمنة.

وأخيرا، من المهم بنفس القدر عدم إهمال أي عرض لتعزيز قوة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في الوقت الذي نقوم فيه بوزع قوة الرد السريع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ.

المتكلم التالي هو ممثل مصر. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عواد (مصر): **السيد الرئيس**، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم للمجلس في الشهر الحالي، ولاشك في أن حكمتكم ومهاراتكم القيادية المعروفة ستقود المجلس إلى نتائج ايجابية في التصدي للمشاكل الحساسة المعروضة عليه. ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى سلفكم السفير مريميه، المندوب الدائم لفرنسا، على الجهود التي قام بها خلال رئاسته للمجلس في الشهر الماضي. واسمحوا لي أيضا أن أعبر عن مساندة وفد مصر لما تضمنه بيان وزير خارجية البوسنة، الذي استمعنا اليه منذ قليل.

إن مجلس الأمن يبحث اليوم تطورات الموقف في البوسنة والهرسك بعد أن دخلت مرحلة جديدة أصبحت تهدد هيبة الأمم المتحدة ككل ومصداقية مجلس الأمن بصفته الحارس الأمين على تطبيق الميثاق، وذلك بسبب اصدار المجلس للعديد من القرارات بموجب الفصل السابع مع عدم تنفيذها وتغاضي المجلس عن ذلك رغم أن روح ونصوص الميثاق وتداعيات الموقف وخطورته الالزامية بكافة السبل، بما في ذلك استخدام القوة من خلال تدابير الأمن الجماعي من أجل وضع قرارات الشرعية الدولية موضع التنفيذ والاحترام في مواجهة جميع الدول صغيرها وكبيرها، وعلى قدم المساواة في مختلف مناطق العالم دون تمييز.

إن الموقف الراهن في البوسنة والهرسك يستلزم وقفة من المجلس مع الذات في ضوء قراراته السابقة، وقفة مع الذات تتيح للمجلس اتخاذ التدابير الفورية والحاسمة التي تمثل اجابة على التساؤلات الآتية:

أولا، هل تم تنفيذ الأحكام الخاصة بإزالة العدوان الصربي الواقع على أرض البوسنة والهرسك وخاصة ما تضمنته القرارات ٧٥٢ (١٩٩٢) و٧٥٧ (١٩٩٢) و٧٧٧ (١٩٩٢) والقرارات اللاحقة المكملة لها؟

ثانيا، هل ستقبل الأمم المتحدة تعرض دولة عضو بالمنظمة للفناء من الوجود نتيجة ابتلاع أراضيها بالقوة العسكرية التي يملكها طرف يمتلك ترسانة عسكرية فرض بها صراعا مسلحا ولا يزال يجني ثمار أعماله العدوانية بالتوسع الاقليمي تدريجيا؟

ثالثا، إن قوة الأمم المتحدة للحماية قد تم نشرها لردع العدوان وحماية المدنيين، فهل تم تزويدها بالوسائل التنفيذية الكفيلة بتحقيق الأهداف النبيلة التي نشرت تلك القوات الدولية من أجلها؟

رابعا، لقد أرسى المجلس مفهوم المناطق الآمنة لحماية الأقاليم المتبقية تحت سيطرة حكومة البوسنة من الاحتلال فهل يتراجع المجلس عن هذا الالتزام أم يبحث السبل الكفيلة بتنفيذ التزاماته الدولية بفعالية للتغلب على الصعوبات الناجمة عن استمرار العدوان الصربي على تلك المناطق؟

خامسا، إذا كان الموقف قد زاد تعقيدا بسبب رفض الطرف الصربي لجميع مبادرات وجهود السلام الدولية، فهل سيقبل المجتمع الدولي تراجع الأمم المتحدة عن الاضطلاع بدورها المحوري في التصدي للأزمة والانسحاب من تلك المنطقة وترك المعتدي القوي وضحية العدوان الضعيف على قدم المساواة في ساحة الصراع؟

سادسا، هل ستقبل الأمم المتحدة التغاضي عن سياسة تفرقة عنصرية ودينية وسياسة التطهير العرقي؟

لقد طالع وفد مصر بعناية تقرير الأمين العام الصادر بالوثيقة S/1995/444 المعروض حاليا على المجلس، ولاحظ أن التقرير يتضمن عرضا مفيدا لبعض الجوانب الموضوعية التي تضمنتها بعض قرارات المجلس السابقة إلا أن التقرير يشوبه عدد من السلبيات ترد لنا عليها ملاحظات من أهمها ما يلي:

أولا، يتفق وفد مصر مع الأمين العام في ابراز ضرورة الاهتمام بمصداقية الأمم المتحدة، إلا أننا في نفس الوقت نسترعي الانتباه إلى أن ضمان المصداقية المنشودة سيتحقق أساسا بتطبيق أحكام الميثاق وتنفيذ قرارات مجلس الأمن وإلزام الطرف الصربي المتعنت بالامتثال لقواعد الشرعية الدولية، وبذلك يمكن إزالة التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين قبل التحدث عن مستقبل التنمية والبيئة وحقوق الانسان على النحو المشار إليه في الفقرة ٨٢ من التقرير والتي لن يمكن تحقيقها في غياب السلام والاستقرار بالمنطقة.

ثانيا، إن المطالبة بتجريد جميع المناطق الآمنة من السلاح سعيا لإنشاء نظام يتمشى مع اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الاضافية لعام ١٩٧٧ هي أمر يعني في الواقع تحويل تلك البقية الباقية من أراضي البوسنة والهرسك إلى مجرد سكان مدنيين عزل يخضعون للاحتلال العسكري الصربي. ولا ينبغي أن يقبل المجتمع الدولي ذلك، فالمطلوب للمناطق الآمنة هو توفير الحماية الدولية للأرض التي تشملها تلك المناطق والحماية لسكانها معا. أما التجريد الكامل من السلاح فمعناه التسليم بخضوع تلك الاقاليم تلقائيا لسيطرة القوات الصربية في حالة انسحاب القوات الدولية أو عجزها عن الدفاع عن تلك المناطق. ولا

يمكن قبول التعلل بوجود قيادة بعض قوات الجيش الحكومي داخل تلك المناطق كذريعة لتجريدها من السلاح لأنه من المعروف أن تلك القيادات موجودة داخلها باعتبارها جزءا لايتجزأ من أقاليم البوسنة الباقية تحت سيطرة الحكومة البوسنية وهي قائمة منذ ما قبل نشوب الصراع الحالي في تلك المنطقة.

ثالثا، إن الخيارات المطروحة على المجلس تحتاج لمزيد من الإيضاح وإعادة النظر لتتوافق مع المقدمات التي وردت تفصيلا في التقرير حول أوجه القصور في الأداء الفعلي لولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، حيث أن كل بديل من البدائل الأربعة لا يمكن أن يقوم بذاته وبمعزل عن مضمون بعض البدائل الأخرى. وعلى سبيل المثال، فالبديل الثالث يحمل مضمونا جيدا بالنسبة لتعزيز الولاية، إلا أن نفس البديل يبدأ بالنص على تغيير الولاية وهو أمر لا يتوافق مع الواقع لأن الولاية الحالية لقوة الحماية كما تضمنتها القرارات العديدة لمجلس الأمن تعد كافية ولكن ينقصها نوع من التجميع في إطار واضح، مع توفير الوسائل التنفيذية اللازمة للقيام بتلك المهام.

رابعا، ومع ذلك فإن مصر تؤيد ما انتهى إليه الأمين العام في الفقرة ٧٦ من التقرير بأن جهود الوساطة الدولية قد وصلت إلى طريق مسدود، لذا ينبغي لمجلس الأمن مراجعة الموقف والاضطلاع بمبادرة جديدة.

إن مصر تشارك في قوة الأمم المتحدة للحماية بقوات عسكرية بالإضافة إلى المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة. ويشيد وفد بلادي بشجاعة أفراد وقيادة تلك القوات في أداء مهامهم الإنسانية النبيلة. وفي نفس الوقت يذكر وفد مصر مجلس الأمن والمسؤولين عن إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة، بأن مصر عرضت وما زالت على استعداد لتقديم قوات إضافية لتعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك لكي تتمكن من أداء مهامها العديدة الحالية التي أسندها إليها مجلس الأمن. وإذا ما ارتأت الأمانة العامة، وإذا ما ارتأت الأمم المتحدة وقيادة قوة الأمم المتحدة للحماية أن يتم تعزيز عتادها ومعداتها، فإن مصر على استعداد للنظر في ذلك.

وفي هذا الصدد يرحب وفد مصر بخطوات حلف شمال الأطلسي نحو تشكيل قوات انتشار سريع لمساندة قوات الأمم المتحدة للحماية في أدائها لمهامها في الدفاع عن المناطق الآمنة، وعن السكان المدنيين في البوسنة والهرسك حتى تعود الشرعية الدولية إلى نصابها الصحيح، وتشهد تلك المنطقة الاستقرار المنشود.

في الختام يود وفد مصر أن يشير بكل أسف إلى أن مشكلة البوسنة والهرسك تتعرض لسوء إدارة منذ بدايتها. أقول إن مشكلة البوسنة والهرسك تتعرض لسوء إدارة منذ بدايتها. لذلك فالإحباط يساورنا جميعا للتردد الذي أبدته قوى فاعلة عديدة، الأمر الذي أدى إلى دعم نوايا الصرب العدوانية، أو على الأقل عدم اكتراثهم بمواقف الأمم المتحدة وبقراراتها. وإن استمرار هذا الموقف لن يؤدي إلا إلى فقدان مصداقية النظام الدولي وتأكيد السياسة ذات الوجهين التي تكيل بمكيالين، التي سوف يعاني منها العالم والتي ستؤدي إلى الإضرار بالموقف الدولي بوجه عام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أدعو الممثل الدائم لكرواتيا إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نوبيلو (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، يسر وفد بلدي أن يراكم تترأسون أعمال مجلس الأمن هذا الشهر، وإننا لعلى ثقة بأن تفهمكم للمشاكل في منطقتنا ومهاراتكم الدبلوماسية المعروفة للجميع ستسهم إسهاما عظيما في مداولات المجلس الراهنة والمقبلة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسفير جان - برنار مريميه ممثل فرنسا الذي أجرى المجلس مداولاته في ظل قيادته الحصيفة أثناء شهر أيار/مايو.

وترحب كرواتيا بالجهود التي يبذلها مجلس الأمن والمجتمع الدولي للتوصل إلى حل عادل وسلمي للأزمة في جمهورية البوسنة والهرسك، وستواصل الإسهام في هذا المسعى قدر الإمكان في ظل الظروف الراهنة. وعلى هذا الأساس نؤيد

مشروع القرار المعروض علينا الآن، ونأمل مخلصين في أن يفيد عملية السلم في البوسنة والهرسك.

كما ترحب كرواتيا بإنشاء قوة الرد السريع، وهي على استعداد لتوفير كل الدعم السوقي المطلوب للوزع الناجح لهذه القوة. ونفهم أنه بينما ستستخدم قوة الرد السريع بعض مرافق القيادة والدعم السوقي الواقعة في إقليم جمهورية كرواتيا، فإن مسرح عملياتها سيكون مقصورا على أراضي جمهورية البوسنة والهرسك. وفيما يتعلق بإمكانية استخدام قوة الرد السريع خارج ذلك المسرح، فإن رأي الحكومة الكرواتية الثابت هو أن أي استخدام لهذه القوة في عمليات على أراضي جمهورية كرواتيا لن يتم إلا بعد التشاور مع حكومتي، وبإقرارها وموافقتها المسبقين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل كرواتيا الدائم على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

أدعو ممثل تركيا إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد غوفين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، يسرني أيما سرور أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وإننا لعلى ثقة بأن المجلس في ظل قيادتكم المقتدرة سيضطلع بمسؤولياته بنجاح.

أود أيضا أن أشيد بالسفير جان - برنار مريميه، ممثل فرنسا، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر أيار/مايو.

من المؤسف أنه بعد ثلاث سنوات من بداية العدوان على دولة عضو في الأمم المتحدة، هي جمهورية البوسنة والهرسك، ما زال المتطرفون الصرب في بالي يتمادون في تحديهم للقانون الدولي؛ وما زالت حملة الإبادة الجماعية المنظمة التي يمارسها صرب بالي مستمرة دون هوادة. فقد كثفوا هجماتهم الإرهابية على السكان المدنيين وعلى أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية. بل إن صرب بالي أعلنوا أن جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن وحلف شمال الأطلسي لاغية وباطلة. ومع ذلك، فما زالت أهم مشكلة هي عجز المجتمع الدولي عن التمييز بين المعتدين وضحايا عدوانهم.

والمجتمع الدولي عليه التزام، بموجب القرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، بالحفاظ على السلامة الإقليمية لجمهورية البوسنة والهرسك ووحدتها واستقلالها. وينبغي لقوة الأمم المتحدة للحماية أن تنفذ ولايتها الحالية تنفيذا تاما ومتمشيا مع هذا الالتزام. ولا يمكنها ولا يجوز لها أن تظل مجرد أداة لسياسة المهادنة.

وبوصفنا بلدا مساهما بقوات، نعلق أهمية كبرى على سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. إلا أننا نؤمن بأن الأولوية العليا كانت دائما وستظل حماية السكان المدنيين في البوسنة والهرسك.

إن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالبوسنة والهرسك تشير كلها تقريبا إلى الفصل السابع من الميثاق. وقد أنشئت قوة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بوصفها قوة للحماية، ولم تكن قط، منذ البداية، قوة تقليدية لحفظ السلام.

وحكومتي على اقتناع قوي بأن قوة الأمم المتحدة للحماية ينبغي أن تعزز حتى تكون لها القدرة على أن تنفذ ولايتها الحالية تنفيذا قويا وتاما. وهذا ما دعا وزير الدفاع التركي إلى المشاركة بنشاط في الاجتماع الذي عقده حلف شمال الأطلسي ووزراء الدفاع في الاتحاد الأوروبي في باريس في ٣ حزيران/يونيه، وتأييد نتائج ذلك الاجتماع.

كما أن تركيا أعلنت عن استعدادها للمساهمة في القوة التي ستنشأ لتزويد قوة الأمم المتحدة للحماية بقدرة للرد السريع. وبالتالي نعتقد أن اعتماد مجلس الأمن لمشروع القرار المتعلق بقوة الأمم المتحدة للحماية سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي هذا السياق، أود أن استرعي انتباها خاصا للفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار. ونأمل أن يكون الوقت قد حان لإبداء التصميم والصلابة.

إن السكان المدنيين العزل في المناطق "الآمنة" المخنوقة غير المأمونة يتعرضون لهجمات إرهابية

وحشية مستمرة والتزام قوة الحماية بحماية المناطق الآمنة وفقا للقرارين ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣) لم يتم الوفاء به بعد. ويجب تعزيز القوة بشكل يمكنها من أن تتصرف بشدة لردع العدوان على المناطق الآمنة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تأمين المساعدة الإنسانية للمناطق الآمنة عن طريق إنشاء ممرات برية.

بعد قليل سيكون عام كامل قد مر على رفض صرب بالي قبول خطة فريق الاتصال المكون من خمس دول للسلام. وهذا الموقف المتشدد من جانبهم هو العقبة الكأداء الوحيدة أمام إجراء مفاوضات سلمية موثوقة.

وإن اعتراف جمهورية يوغوسلافيا السابقة (صربيا والجبل الأسود) بالبوسنة والهرسك داخل حدودها المعترف بها دوليا أمر ضروري أيضا للسلم الدائم. وإذا كانت بلغراد صادقة في سياستها لعزل بالي، فينبغي لها أن تقف الى جانب الصرب البوسنيين الذين يريدون أن يعيشوا في البوسنة والهرسك المتعددة الثقافات والمتعددة الأديان، وليس الى جانب الذين يتوقون الى تحقيق صربيا الكبرى النقية عرقيا. غير أننا، للأسف، لا نرى أية علامات مبشرة بأن بلغراد تتحرك في هذا الاتجاه.

وإذا أردنا أن نستعيد مصداقية الأمم المتحدة فيجب أن نتخذ موقفا يتسم بالتصميم ضد الإرهاب والابتزاز. إن وقت اتخاذ عمل حازم حان منذ زمن بعيد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أفهم أن مجلس الأمن على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه، بصيغته المنقحة شفويا في شكله المؤقت. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اليوم لدينا في البوسنة والهرسك وجود للأمم المتحدة، ممثل في قوة الأمم المتحدة للحماية (قوة الحماية)، يتوقع منه أن يحفظ السلام، ويقدم المساعدة الإنسانية، ويعزز الحل السلمي للصراع، عن طريق التفاوض السياسي. وأداء قوة الحماية لهذه المهمة يعتمد على تعاون أطراف الصراع. ولسوء الطالع إن قوة الحماية لمعظم فترة بقائها حتى الآن في البوسنة، لا يمكن القول بأنها حظيت بثقة وتعاون كلا الطرفين: فأفرادها (كانوا مستهدفين) بشكل متعمد، مما أدى الى وقوع عدد كبير غير معتاد من الإصابات. وفي أوقات أخرى، تعرضوا للمضايقة، وأخذوا رهائن، وقيدو بالإغلال، واحتجزوا، وأذلو إذلالا تاما. إن قوة الحماية لا تزال أبهظ عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، ومع ذلك، فإن السلم لا يزال في البوسنة والهرسك حلما بعيد التحقيق.

وخلاصة الأمر أن كل الحجج المؤيدة لانسحاب الأمم المتحدة التام من البوسنة موجودة. مع ذلك نتفق جميعا على أن البوسنة لا يمكن التخلي عنها، وأن المساعدة الإنسانية يجب أن يستمر تقديمها، وأن السكان المدنيين تجب حمايتهم الى أقصى حد ممكن، كما نتفق على أن الحرب يجب احتواؤها، وعلى أن مصداقية الأمم المتحدة يجب ألا يسمح لها بأن تعاني على نحو لا يمكن اصلاحه عن طريق انسحاب متعجل. وهنا تكمن ورطة مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

وإذا ما قارنا هذه الحالة بحالات أخرى، فيمكننا أن نرى أن الكلام عن الوصول الى نقطة تحول في تقييم المجلس للحالة في البوسنة والهرسك قد لا يكون بعيدا عن الحقيقة. والواقع أن وفد بلدي يعتقد أننا تجاوزنا نقطة التحول التي يمكن أن تتعرض فيها للخطر قدرة قوة الحماية على العمل بفعالية وكفاءة وأمان في معظم أنحاء البوسنة والهرسك، على أساس من الحياد وموافقة جميع الأطراف. ولذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تسعى الى الاحتفاظ بحياديها وأن تتجنب منزلق التورط في القتال كمحارب في الميدان.

إن أزمة الأسبوعين ونصف الأسبوع الماضية - في أعقاب الضربات الجوية - والتي احتجزت فيها قوات صرب البوسنة أفرادا تابعين لقوة الحماية، معظمهم في ظروف مهينة وفي

انتهاك للقواعد الدولية للسلوك العسكري، لا تزال تمثل مصدر قلق بالغ لحكومة بلدي. وهي لا تشعر بالقلق فقط بشأن أمن أولئك المحتجزين، وإنما أيضا بشأن صورة الأمم المتحدة، وإن وفد بلدي في ظل هذه الخلفية بالذات درس بعناية تقرير الأمين العام الأخير عن أداء قوة الحماية.

وبدراسة هذا التقرير، أحطنا علما بشكل دقيق بملاحظات الأمين العام الرئيسية التي تتضمن، في جملة أمور، إشارة الى الوهم السائد لدى الأطراف بأن الحل العسكري للصراع أمر ممكن: إن قوة الحماية ليست موجودة في البوسنة لإنهاء حرب أو لخوضها، وإنما لتهيئة الظروف الضرورية للتوصل الى تسوية تفاوضية. وعلاوة على ذلك، فإن اللازمة المتكررة في التقرير كله هي تأكيد الأمين العام على الحاجة الى موافقة وتعاون الأطراف لتمكين قوة الأمم المتحدة للحماية من الاضطلاع بواجباتها.

وهناك فكرة ذات صلة تظهر في ملاحظته بأن الحماية العسكرية تؤدي أساسا الى درء القيام بالهجمات العشوائية أو غير المنظمة، وأنها لا يمكن أن تكون بديلا عن موافقة وتعاون الأطراف. ووفقا لما ذكره الأمين العام،

> "لا يمكن كفالة تلك الموافقة وذلك التعاون، أثناء الحرب، إلا بالالتزام الصارم بمبدأي الحياد والشفافية اللذين تقوم عليهما عملية حفظ السلام" (S/1995/444، الفقرة ٥٦)

وفي غياب الموافقة والتعاون اللازمين، لا تتوفر سوى تدابير محدودة لخفض المخاطر التي يتعرض لها أفراد القوة.

والأمين العام، في تقريره، طلب من مجلس الأمن أن يوضح بجلاء ولاية قوة الأمم المتحدة في البوسنة، وأن يوضح أيضا أوجه الغموض التي تكتنف المهام المناطة بها. وفي هذا الصدد طرح أربعة خيارات بشأن مستقبل قوة الحماية، والرد الحالي للمجلس - بزيادة عدد القوات في البوسنة من أجل تحسين الحماية للقوة وتعزيز قدرتها على الاضطلاع بواجباتها - لا يوفر الرد على بعض الأسئلة ذات الصلة التي طرحها الأمين العام، كما أنه لن يعزز، في رأينا، أداء القوة لواجباتها على المدى الطويل، إذا لم يتوفر وقف لإطلاق النار ووقف للأعمال القتالية وتعاون من جانب الطرفين وتكثيف للعملية السياسية.

ومع ذلك، أحطنا علما بضمانة أنه على الرغم من إحداث زيادة كبيرة في قوة الحماية عن طريق قوة الرد السريع، الأمر الذي سيؤثر في تغيير تشكيلها كعملية لحفظ السلم، سيتم الحفاظ على مركز قوة الحماية وحيادها. ونظرا لرأي حكومتي بأن بلدان المنطقة، ولا سيما البلدان التي تتمتع بشيء من النفوذ، تقع على عاتقها مسؤولية رئيسية عن المبادرات الرامية إلى حل هذه الأزمة، ونظرا لالتزامنا بعدم التخلي عن البوسنة وهي تحاول الدفاع عن سيادتها وسلامتها الاقليمية، فسيوافق وفد بلدي على مشروع القرار الحالي. وفي هذا السياق، نقدر استعداد حكومات فرنسا، والمملكة المتحدة، وهولندا لتوفير ما يصل إلى ٥٠٠ ١٢ من القوات الاضافية تعزيزا لقوة الحماية. وتأمل حكومتي أنه في حين أننا نقوم بتحسين الحماية والقدرة فإن المبادرات على المسار السياسي الدبلوماسي ستستأنف وستمضي بحماس. وحينئذ فقط، سيعتبر قرارنا اليوم ردا مناسبا على الحالة.

وفي الختام، نود أن نذكر مجددا إدانتنا القوية لجميع الهجمات على موظفي قوة الحماية أيا كان مرتكبوها. إن أخذ رهائن يشكل عملا إرهابيا بموجب القانون الدولي، وهو تصرف غير مقبول. وندعو الأطراف، ولا سيما صرب البوسنة، إلى احترام مركز موظفي الأمم المتحدة، وإلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الذين مازالوا محتجزين. وندعو كذلك الأطراف إلى نبذ الخيار العسكري وإلى الزام أنفسها بحل الصراع عن طريق الاتفاق السياسي، الذي تشكل خطة السلم التي أعدها فريق اتصال بداية جيدة له.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إننا ننظر إلى مشروع القرار في السياق العام للحالة في البوسنة، والتطور الذي يحتمل أن يحدث فيها في المستقبل، بما في ذلك من ناحية استمرار فعالية عمليات الأمم المتحدة وتعزيزها.

وكثيرا ما يقال في الوقت الحاضر إن الدرس الذي يتعين استخلاصه من التصعيد الراهن للأزمة البوسنية أنه يجب اتخاذ تدابير لمنع حدوث هجمات

على موظفي الأمم المتحدة. وفي حين أننا نوافق على اتخاذ هذه التدابير، نعتقد أن الدرس الرئيسي أوسع من ذلك بكثير، ومفاده أن استعمال القوة ليس الدواء الشافي الكافي، وإن الحاجة تقوم إلى اتخاذ إجراء حاسم لتحقيق التقدم صوب التسوية السياسية.

ونحن نرى أن هذه الاستنتاجات الواضحة تم التعبير عنها في تقرير الأمين العام عن ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية (قوة الحماية). وإحدى الفكر الرئيسية في التقرير تتعلق بالحاجة إلى التوصل إلى تمييز واضح بين عمليات حفظ السلام وعمليات إنفاذ السلام. ولقد لاحظ الأمين العام، لدى النظر في الخيارات المختلفة بالنسبة لمستقبل قوة الحماية، الفوائد التي يمكن أن تجنى من العودة إلى أداء وظيفة حفظ السلام البحتة. ونعتقد أن تلك الحجج مقنعة جدا.

ونحن على اقتناع بأن التقييم الوارد في تقرير الأمين العام، بمعزل عن مسألة مشروع القرار، يبقى صالحا لعمل المجلس في المستقبل، وليس فيما يتعلق بمسألة البوسنة فحسب. ونؤيد من حيث المبدأ تعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك إمداد قوة الحماية بقدرة للرد السريع. وروسيا مهتمة مثل غيرها في إنهاء أعمال الغدر التي ترتكب ضد موظفي حفظ السلام، أيا كان مصدرها. بيد أن تعزيز قدرة القوة على حماية أرواح وتأمين سلامة حفظة السلام ينبغي ألا يجعل من قوات الأمم المتحدة طرفا في الصراع بأي صورة من الصور.

ومن الأهمية القصوى أن يدعو مشروع القرار بوضوح إلى الحفاظ على حياد قوة الحماية، وطبيعة حفظ السلام، وإلى الابقاء على الاجراءات الحالية لاتخاذ القرار وقواعد الاشتباك. ونحن ممتنون لمقدمي مشروع القرار على مراعاتهم العديد من مقترحاتنا الأخرى أيضا، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بتجريد المناطق الآمنة من السلاح. ونحن ندعو الجانبين إلى تيسير تنفيذ تلك الفكرة، التي ستمكن من منع ظهور بؤر توتر حول هذه المناطق، ومن منع احتمال إساءة استخدام مركزها، ولا سيما من أجل التحضير لهجمات عسكرية. وستعزز كذلك سلامة المدنيين الآمنين الذين يعيشون في تلك المناطق. ومن الأهمية البالغة أنه ينبغي، كما يذكر مشروع القرار، تنفيذ التدابير الآيلة إلى تعزيز قوة الحماية بالتشاور مع جميع الأطراف.

وفي الوقت نفسه، لم تؤخذ بعض التعديلات الهامة التي اقترحناها بعين الاعتبار. وعلى وجه التحديد لا يزيل مشروع القرار الانطباع بأن القصد من قوة الرد السريع هو العمل ضد أحد الطرفين البوسنيين. إننا نشاطر مشاطرة تامة الغضب إزاء الأعمال غير المقبولة التي يرتكبها صرب البوسنة والتي يشير إليها مشروع القرار بالتفصيل. ولكننا لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن حكومة البوسنة والهرسك تتحمل أيضا المسؤولية عن الاستفزازات، وعن خرق الاتفاقات، وعن شن هجمات مباشرة على قوة الحماية. واليوم فإن حفظة السلام التابعين لقوة الحماية لا يحاصرهم الصرب فحسب، وإنما أيضا قوات حكومة البوسنة والهرسك.

ولقد أصدرت حكومة البوسنة والهرسك قبل أيام قليلة إنذارا إلى الفرقة الكندية المرابطة قرب فيسوكو، تطالبها بالانسحاب من مركزين للمراقبة تعرضا بعدئذ لقذائف الهاون والمدفعية. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، تحشد حكومة البوسنة والهرسك قواتها لشن هجوم شامل في منطقة سراييفو. ولقد حذرنا من هذا التهديد واقترحنا بأن يعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء هذه المسألة في نص مشروع القرار. غير أن ذلك الاقتراح لم يؤخذ به.

إننا نواجه الآن تصعيدا خطيرا للحالة العسكرية في البوسنة وليس لدينا شك في أن للحكومات الحق في اختيار السياسة التي تريدها. ولكن إذا تواجدت قوات الأمم المتحدة في بلد ما وإذا اتخذ مجلس الأمن قرارات بشأن المسألة، فهناك التزام مصاحب يقضي بتنفيذ قرارات المجلس.

واقترحنا أيضا بأن يشير مشروع القرار إلى الانتهاكات غير المقبولة لحظر الأسلحة في يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك البوسنة؛ ولم يقبل ذلك الاقتراح. وهذه الانتهاكات تؤجج الصراع، وتولد أوهاما بامكانية حله بالوسائل العسكرية، وتحدث أثرا سلبيا على سلامة حفظة السلام. ويجب أن يتخذ مجلس الأمن خطوات حقيقية لوضع حد لهذا التصرف الطائش حيال القرار ٧١٣ (١٩٩١).

ونشعر كذلك بالقلق إزاء التسرع بعرض مشروع القرار على المجلس. الوثيقة التي أعدها الأمين العام بشأن الآثار المالية لم تظهر إلا قبل ساعات

قليلة. ولكن الشيء الرئيسي هو أن المجلس لم يتسن له الوقت الكافي للموافقة على ضمانات موثوق بها ضد محاولات استخدام قوة الرد السريع بغية اقحام قوة الحماية في الحرب. فمثل هذه المحاولات جارية بالفعل؛ ولا يمكننا أن نتجاهلها.

إننا لا نتوقع أن يحدث هذا؛ بل نتوقع أن تظهر ادارة عملية الأمم المتحدة، التي تتحمل مسؤولية كبرى، ما يكفي من الحكمة والاهتمام في تنفيذ القرار المتعلق باحتمال قيام قوة الرد السريع بعمل ما، وأن تأخذ في الحسبان، بعناية، العواقب التي يمكن أن تترتب على أية أعمال تنطوي على استخدام القوة، كي لا يسمح باستعمال مزيد من القوة في البوسنة أو بتكرار أزمة الرهائن - وبعدم السماح بتكرار سيناريو الصومال في نهاية المطاف.

كما نأمل أن تتركز الجهود الرئيسية لإدارة عمليات الأمم المتحدة على ضمان تعاون الطرفين، وحملهما على إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار ووضع حد حاسم للأعمال العدائية.

وفي ضوء جميع الظروف التي ذكرتها، ستضطر روسيا للامتناع عن التصويت. وفي الوقت ذاته، نرى أنه من الضروري مرة أخرى أن نطلب بجدية بالغة من جميع الأطراف في الصراع التخلي عن أي محاولة لحل خلافاتها في ساحة القتال ومحاولة حلها على مائدة المفاوضات.

وكما أشير في اجتماع وزراء خارجية فريق الاتصال في هولندا، ترى روسيا أنه من الضروري بذل جهود اضافية لإعطاء زخم جديد لعملية التسوية. وفي هذا السياق، فإن المسألة الرئيسية هي مسألة رفع الجزاءات المفروضة على بلغراد. إن فرص عملية التفاوض لم تستنفد بالكامل حتى الآن وسنواصل التعاون مع الجميع من أجل التوصل الى تسوية سياسية، وخاصة مع شركائنا هنا في مجلس الأمن وفي فريق الاتصال ومع جميع الذين يفضلون السلم على الحرب.

السيد ويسنومورتي (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بداية، أود نيابة عن وفد اندونيسيا الإعراب عن تقديرنا الخالص لمقدمي مشروع القرار. ونشعر بالامتنان بوجه خاص لاستجابة المقدمين لشتى الاقتراحات والمقترحات التي قدمها عدد من الوفود، ومنها اجتماع حركة عدم الانحياز.

ويتناول مشروع القرار العديد من المسائل الهامة التي أثارها الأمين العام في تقريره وفي رسالته المؤرخة ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ونحن نقدر تقديرا عميقا التحليل الشامل الذي قدمه الأمين العام عن تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية وعرضه مجموعة من الخيارات فيما يتصل بدورها في المستقبل. والواقع أن نظر المجلس في هذه الخيارات والمقترحات المحددة لتعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية التي تفتقت عن هذه الخيارات، على النحو الوارد في رسالة الأمين العام، لم يجر بطبيعة الحال بمعزل عن التطورات الأخيرة في الميدان. وفي هذا الصدد، يسر وفدي أن يلاحظ أن مشروع القرار يرمي الى معالجة كل من العيوب الطويلة العهد التي تعاني منها بعثات حفظ السلم وتلك التي أبرزتها التطورات الأخيرة.

لقد أدى التدهور المطرد في الحالة في البوسنة والهرسك الى تسليط الضوء على العديد من الجوانب غير المقبولة للصراع: أي إعاقة عمليات ايصال المساعدة الإنسانية، وأخذ الرهائن، والاعتداءات المكثفة ودون سابق استفزاز على المناطق الآمنة والسكان المدنيين، وكذلك الاعتداءات على أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية وكذلك، بالطبع، سياسة "التطهير العرقي" البغيضة. وقد أعلن المجلس في مناسبات عديدة إدانته لتلك الأعمال بعبارات لا لبس فيها، على النحو الذي يمثله مشروع القرار الحالي.

بيد أن المشروع يذهب الى أبعد من تعبيرات الإدانة والقلق. وفحواه الرئيسية هي تزويد قوة الأمم المتحدة للحماية بالوسائل اللازمة من أجل الوفاء بولايتها بشكل أكثر فعالية. وهذا هو هدف فائق الأهمية يؤيده وفدي بالكامل. وانشاء قوة الرد السريع خطوة هامة لإعطاء قوة الأمم المتحدة للحماية مرونة تكتيكية وتشغيلية أكبر في الميدان، الأمر الذي يمكنها من حماية المناطق الآمنة والسكان المدنيين بشكل أكثر فعالية، وحماية أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية، وكفالة الوصول دون عائق الى المساعدة الإنسانية، وخاصة في المناطق الآمنة، وأداء واجبات أخرى وفقا لولايتها. وعلاوة على هذا، نعلق أهمية خاصة على أن قوة الرد السريع ستكون جزءا لا يتجزأ من عملية الأمم المتحدة لحفظ السلم.

وفي هذا السياق، ينبغي للمجلس أن يبذل قصارى جهده لكفالة أن يسهم القرار، الذي يوشك على اتخاذه اليوم، إسهاما هاما وإيجابيا في تغيير الحالة الراهنة غير المقبولة. وندرك أن دعم وتعاون الأطراف المعنية يشكلان شرطا مسبقا لجميع عمليات حفظ السلام. بيد أن هذا الشرط، استغله الصرب البوسنيون، طوال وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك، لتحقيق مآربهم، الأمر الذي بدأ يقلل بشكل متزايد من سلطة القوة. ولا ينبغي الاستمرار في مقابلة هذه الأساليب الوقحة بالتقاعس عن العمل أو بالمهادنة، بل ينبغي التصدي لها بحزم لضمان التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن. وهذا أمر لا غنى عنه إذا أريد الحفاظ على مصداقية قوة الأمم المتحدة للحماية.

ومن أهم مهام قوة الأمم المتحدة للحماية حماية المناطق الآمنة من الهجمات المسلحة ومن سائر الأعمال العدائية. ولقد شهدنا مؤخرا اعتداءات الصرب البوسنيين العشوائية المتواصلة على السكان المدنيين، وخاصة في سراييفو، الأمر الذي أدى الى وقوع اصابات بين المدنيين. لذلك بات من الواضح بشكل متزايد أن المناطق الآمنة أصبحت مناطق غير آمنة. ولهذا السبب، ينبغي أن يعالج وزع قوة الرد السريع، بصفة خاصة، مسألة تعزيز قدرة قوة الأمم المتحدة للحماية على ضمان أمن السكان المدنيين.

إننا على علم بالنداءات من أجل تجريد المناطق الآمنة من السلاح باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز حماية السكان المدنيين الموجودين فيها. بيد أن وفدي يرى أن جعل التجريد من السلاح قاصرا على المناطق الآمنة ينطوي على إجحاف، حيث أنه يعني حرمان الضحايا من الوسائل الضرورية لحماية أنفسهم مع ترك المعتدين أحرارا في مواصلة وتكثيف هجماتهم الرعناء من المناطق المحيطة، ومن ثم زيادة التفوق العسكري للصرب البوسنيين. وهذا يعطي المعتدين حافزا على تكثيف اعتداءاتهم على السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك واستئناف حملتهم لـ "التطهير العرقي". وهذا هو السياق الذي اقترح فيه اجتماع حركة عدم الانحياز أن ينطبق التجريد من السلاح القائم على اتفاقات متبادلة لا على المناطق الآمنة وحدها بل على المناطق المجاورة لها أيضا. ويسر وفدي أن يلاحظ أن مقدمي المشروع قد وافقوا على هذا الاقتراح، حسبما يتجلى في مشروع القرار.

وفي هذا الصدد، من الضروري التأكيد على أن الاتفاق على تجريد المناطق الآمنة والمناطق المحيطة بها مباشرة من السلاح ينبغي التوصل اليه مع إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة احترام سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك حقها في الدفاع عن النفس على النحو المشار إليه في مشروع القرار.

وأخيرا، يود وفدي التأكيد، مع تأييدنا لقوة حماية أشد بأسا، على ضرورة السعي بقوة لإيجاد تسوية سياسية، على النحو الذي يؤكده مشروع القرار. وفي هذا الصدد، ندعم مطالبة الطرف الصربي البوسني بقبول خطة السلم التي اقترحها فريق الاتصال المؤلف من خمس دول.

ويعرب وفدي عن الأمل في أن يؤدي اعتماد مشروع القرار الى تهيئة مناخ مؤات للتوصل الى اتفاق بشأن وقف اطلاق النار والوقف الكامل للأعمال العدائية في البوسنة والهرسك، الأمر الذي من شأنه تسهيل الجهود الرامية الى التوصل الى تسوية سياسية شاملة.

وفي هذا الضوء، سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار.

السيد ريندون بارنيكا (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد هندوراس بادئ ذي بدء أن يشكر الأمين العام على تقريره المقدم عملا بقراري مجلس الأمن ٩٨٢ (١٩٩٥) و ٩٨٧ (١٩٩٥). ويعالج التقرير بطريقة واقعية وصريحة الجوانب الرئيسية للحالة في البوسنة والهرسك، وكذلك العوامل التي أدت الى حدوث شلل شبه تام في تحقيق أهداف قوة الأمم المتحدة للحماية.

إن الأحداث المأساوية التي وقعت مؤخرا في جمهورية البوسنة والهرسك، والتي أعقبت إبرام اتفاق وقف الأعمال العدائية وأدت، للأسف، الى استئناف الأعمال العسكرية وفقدان الأرواح الغالبية في "المناطق الآمنة" في سراييفو وبانيالوكا وتوزلا، والى نشوء حالة يسودها الشعور بفقدان الأمن لأفراد قوة الأمم

المتحدة للحماية، تدل على عدم وجود الإرادة لدى الأطراف لحسم الصراع بالوسائل السلمية وكذلك على التقديرات الخاطئة من جانب الأطراف لأهداف قوة الأمم المتحدة للحماية في ذلك البلد. لقد جعلت هذه الحقائق المجلس يدرك الحاجة الى استعراض عملية حفظ السلام في البوسنة والهرسك لتعزيز قدرتها على تحقيق أهداف قوة الأمم المتحدة للحماية وفي الوقت ذاته تقليل الخطر الذي يتعرض له أفرادها.

ويشير الأمين العام في تقريره بوضوح ودقة كبيرين الى العقبات الرئيسية التي تعيق تحقيق الأغراض التي انشئت قوة الأمم المتحدة للحماية من أجلها. وإحدى هذه العقبات الرئيسية، كما ذكرت من قبل، فقدان الإرادة السياسية لدى الأطراف للتوصل الى حل للصراع عن طريق المفاوضات السلمية. والعقبة الأخرى هي عدم وجود رغبة في التعاون مع عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تجد بالتالي نطاق عملها محدودا، ومعرضة للانتقادات والهجمات من قبل الجانبين. وبالتالي، فإن استمرار هذه الأزمة يجعل من الضروري تكييف عملية الأمم المتحدة مع الواقع السياسي والظروف السائدة في البوسنة والهرسك من أجل دفع عجلة عملية السلام من جديد.

إن غرض قوة الأمم المتحدة للحماية هو حفظ السلام لا فرضه. وإن مراجعة ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية من أجل تمكينها من القيام بعمل عسكري دون تعاون أحد الطرفين أو كفالة حماية أفرادها ليست خيارا سليما. فمن شأن ذلك أن يشوه أهدافها دون تحقيق تعاون الأطراف وأن ينطوي على خطر اتخاذ الطرفين لمواقف أكثر جذرية واحتمال اعتبارهما وجود الأمم المتحدة في البلد وجودا متحيزا.

وإن وفدي، إذ أخذ جميع هذه الجوانب في الاعتبار، درس الاقتراح بدمج قوة للرد السريع في إطار قيادة الأمم المتحدة وجعلها متاحة لقوة الأمم المتحدة للحماية كحل من شأنه أن يساعد العملية على الوفاء بولايتها، وأن يحافظ على أمن وحداتها، وأن يساعد في إعادة وزعها وأن يسهل تحركاتها. ويؤيد وفدي هذا الاقتراح لا لأنه يرمي الى تعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية على الوفاء بولايتها مع تقليل الخطر على أفرادها فحسب بل أيضا لأنه سيسهم، في المقام الأول، في عملية حفظ السلام.

ويشير الأمين العام في تقريره الى أوجه القصور المتأصلة في نظام "المناطق الآمنة"، الذي يحد من قدرة الأمم المتحدة للحماية على النهوض بولايتها بفعالية وعلى منع هجمات متعمدة منطلقة منها وموجهة ضدها. وأشار الأمين العام بالفعل في تقريره المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ الى أنه من أجل التطبيق الناجح لمفهوم "المنطقة الآمنة" فإن من الضروري أن يقبل، في جملة أمور، المبدأ الأساسي القائل بأن القصد من "المنطقة الآمنة" هو حماية السكان المدنيين وليس حماية الأراضي أو المواقع العسكرية، وبأن حماية القوة لهذه المناطق لا يقصد بها جعلها طرفا في النزاع. وذكر الأمين العام أن تحقيق الهدف الرئيسي من "المناطق الآمنة" - ألا وهو حماية السكان المدنيين وتسليم الأراضي - يتطلب تغيير النظام الحالي، بما في ذلك قواعد تعيين حدود المناطق وتجريدها بالكامل من السلاح. وقال أيضا إن قدرة طرف واحد على الاحتفاظ بقوات وأسلحة ومنشآت عسكرية داخل "منطقة آمنة" تخلق حالة غير مستقرة في طبيعتها وتشجع الطرف المقابل على شن هجمات، وإن قيام قوة الأمم المتحدة للحماية باستخدام القوة لصد هذا النوع من الهجمات دفاعا عن "المنطقة الآمنة" سيفسر حتما بأنه انحياز الى أحد الجانبين في النزاع، مما له أثر مزعزع للاستقرار في جميع أنحاء البوسنة والهرسك.

وعاود الأمين العام تأكيد هذه الآراء، التي نشاطرها، في تقريره الأخير المؤرخ ٣٠ أيار/مايو. ونحن نعتقد أن الوجود العسكري للأطراف في "المناطق الآمنة" أو شن هجمات منها أو عليها لا يتمشى على الاطلاق مع المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تحكم هذه المناطق، وهي في جوهرها أحد أسباب الحالة الراهنة، حالة زعزعة الاستقرار في المنطقة والحالة الخطيرة والصعبة التي تواجهها الآن قوة الأمم المتحدة في الاضطلاع بولايتها. ولذلك يجب أن نعرب عن موافقتنا على أحكام مشروع القرار الذي سنصوت عليه، حيث أنه يبرز الحاجة الى تجريد "المناطق الآمنة" من السلاح بالاتفاق المتبادل.

ويشاطر وفدي أيضا الآراء التي أعرب عنها مجلس الشؤون العامة للاتحاد الأوروبي، والتي ترد في

إعلانه عن الحالة في البوسنة والهرسك، المعتمد في ٢٩ أيار/مايو. إن القصف المتعمد للسكان المدنيين في "المناطق الآمنة" وأخذ جنود ومراقبي الأمم المتحدة رهائن اجراءان غير مقبولين على الاطلاق ويجب أن يدينهما المجتمع الدولي بأسره. ويجب الإفراج على الفور ودون قيد أو شرط عن الأشخاص الذين لا يزالون محتجزين. ونسلم بأن العمل الذي قام به أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية صعب وتكتنفه الأخطار، ونود أن نعرب لهم عن احترامنا لشجاعتهم وتفانيهم.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن وفدي يشارك في تقديم مشروع القرار الحالي لأنه يتضمن العناصر التي نعتبرها ضرورية لحسم النزاع في البوسنة والهرسك: فهو يؤكد أنه لا يمكن للأطراف التوصل الى حل دائم إلا بالوسائل السلمية، ويناشد الأطراف التعاون بصورة فعالة مع بعثة الأمم المتحدة، ويضمن حماية أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية وقدرة هذه القوة على الاضطلاع بولايتها، ويعالج مشاكل "المناطق الآمنة" بصورة واقعية، ويحث الأطراف على التفاوض من أجل التوصل الى وقف لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية بأن يوضح لها أنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري للنزاع. ولذلك سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار على أمل أن يسهم اعتماده بطريقة إسهاما ملموسا في تحقيق المصالحة والسلم في منطقة البلقان.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): ما برح وفد الصين يتابع عن كثب التطورات الجارية في البوسنة والهرسك وهو يتعاطف تعاطفا عميقا مع الشعب البوسني في معاناته التي جلبتها عليه الحرب. ونأمل أن نرى نهاية مبكرة للنزاع والحرب هناك.

لقد وصلت الأزمة البوسنية الآن الى مرحلة حاسمة. ولهذا يتعين على المجتمع الدولي وجميع الأطراف المعنية أن تبذل قصاراها لضمان استعادة وقف إطلاق النار فيما بين الأطراف في البوسنة والهرسك، وضمان وقف جميع الأعمال العدائية وإراقة الدماء والمنازعات والسعي الى حل يقبل به الجميع عن طريق المفاوضات الدؤوبة والعملية حتى يمكن تحويل وقف إطلاق النار الى سلم دائم وإنشاء آلية جديدة للسلم المستقر في البوسنة والهرسك. وفي الوقت ذاته، نود أن نعيد تأكيد أنه ينبغي لأي حل أن يكفل سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الاقليمية وأن يكفل الاحترام التام للحقوق والمصالح المشروعة لجميع المجموعات الإثنية في البوسنة والهرسك.

إن الغرض من أية عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام، كما يدل اسمها، هو حفظ السلام لا القتال. ولذلك ينبغي أن تستهدف جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام تهيئة الظروف اللازمة للسلم بدلا من زيادة تفاقم الأزمة. هذه هي نقطة البداية الأساسية والهدف النهائي لمجلس الأمن في اتخاذه لقراراته بشأن عمليات حفظ السلام. وإن مشروع القرار المعروض علينا يطالب بإنشاء قوة للرد السريع في البوسنة والهرسك بموجب الفصل السابع من الميثاق. والغرض من إنشاء هذه القوة القيام بإجراءات الإنفاذ وإجراء تغيير فعلي في مركز حفظ السلام لقوة الأمم المتحدة للحماية. وهذه القوة، ما أن توضع موضع التنفيذ، ستصبح حتما طرفا في الصراع، وهكذا ستحرم قوة الأمم المتحدة للحماية من مركزها بوصفها قوة لحفظ السلام. ولدينا بالفعل دروس هامة مستخلصة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في هذا الصدد، وينبغي للمرء أن يتجنب تكرار ارتكاب نفس الأخطاء.

ومع ذلك، فعلى حين أن الغموض المشار إليه في تقرير الأمين العام بشأن ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية ما زال قائما، فما زالت المطالبات مستمرة بزيادة توسيع القوة قبل حسم قضايا رئيسية معينة، وذلك في تجاهل تام للمبادئ الأساسية التي تنظم عمليات حفظ السلام. وهذا الاتجاه إذا استمر لن يساعد على تسوية قضية البوسنة والهرسك، بل إنه بالأحرى سيلحق ضررا شديدا بمصداقية مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل، وهذا لا يمكن إلا أن يكون مصدر قلق بالغ.

إننا نرى أن إنشاء قوة للرد السريع سيؤدي إلى تعقيدات سياسية وعسكرية كثيرة؛ علاوة على أنه سيزيد بشكل ملموس من نفقات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وفي الوقت الذي تمر فيه الأمم المتحدة بأزمة مالية يصبح من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، أن يتصرف مجلس الأمن في حدود الوسائل المتاحة له دون أن يزيد متعمدا من العبء المفروض على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لهذا

فليس من المناسب ولا من المستصوب تمويل إنشاء قوة الرد السريع من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام. ووفقا للنص المعدل فإن طرائق التمويل ستحدد فيما بعد. وهذا أمر لم يسبق له مثيل في تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقد لا يكون مفيدا لهذه العملية أيضا.

وعلى هذا الأساس طرحنا أكثر من مرة تعديلا بشأن هذه المسألة في المشاورات غير الرسمية. ومع ذلك فإن تعديلنا المعقول لم يلق قبولا تاما، الأمر الذي يأسف له الوفد الصيني.

والوفد الصيني لا يمكنه أن يؤيد مشروع القرار هذا لأن العديد من عناصره تتعارض مع موقفنا القائم على المبدأ، وهو موقف نود أن نسجله هنا. ومع ذلك، فمراعاة لأن بلدانا نامية عديدة ترغب في أن يتخذ مجلس الأمن تدابير ملائمة لتخفيف حدة الأزمة الملحة في البوسنة والهرسك، وأن مشروع القرار يشدد على أهمية إيجاد تسوية سياسية للمسألة البوسنية، وحماية أمن أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، وأنه يتضمن بعض تعديلاتنا، سيمتنع الوفد الصيني عن التصويت على مشروع القرار المعروض علينا.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يوفر تقرير الأمين العام (S/1995/444) تقييما صريحا وأمنيا لآخر التطورات في البوسنة والهرسك. وقد لاحظنا على وجه الخصوص، ودرسنا بعناية، الخيارات التي حددها وتحليله للآثار المترتبة عليها. إن الأزمة في البوسنة أضرت حقا بسمعة الأمم المتحدة ومصداقيتها، وكان الأمين العام على صواب عندما نبه مجلس الأمن إلى التشعبات الأوسع المترتبة على الحالة في ذلك البلد.

إن بوتسوانا لم يستهوها قط خيار انسحاب قوة الأمم المتحدة للحماية من البوسنة. ولقد قاومت بوتسوانا في الماضي انسحاب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أماكن أخرى، ولسنا على استعداد لقبول التخلي عن شعب البوسنة في لحظات الخطر. والمجتمع الدولي يتحمل مسؤولية أخلاقية عن مساعدة شعب البوسنة والهرسك البريء بكل الطرق الممكنة. إلا أن تصرفات الأطراف، وتصرفات الصرب بالذات، لم تولد فينا الثقة من الماضي، وليس هناك ما يجعلنا نتوقع أن تكون تصرفاتهم مختلفة في المستقبل. فهم لم يقطعوا على أنفسهم التزامات جديدة وموثوق بها بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة للحماية، وحتى إذا كانوا قد فعلوا ذلك فهل يمكننا حقا أن نصدقهم؟ إن هذا أمر ضروري تماما إذا كان للقوة أن تنفذ ولايتها بنجاح. أما مسؤولية صنع السلم أو شن الحرب فهي مسؤولية شعب البوسنة والهرسك من بوسنيين وصرب، لا مسؤولية مجلس الأمن. فإذا اختاروا الحرب، وهو ما يبدو بشكل متزايد أنهم يميلون إليه، فعليهم أن يدركوا أن وجود الأمم المتحدة في بلدهم يتنافى وغايات الحرب.

إن مشهد حفظة السلم التابعين للأمم المتحدة وقد احتجزوا كرهائن، وربط بعضهم إلى أعمدة مثل خراف الضحية قد أثار سخط وفد بلدي إلى حد يفوق التصور. لقد كان من غير المقبول لنا دوما أن يتعرض جنود تلك القوة بشكل متكرر لهجوم أطراف الصراع في البوسنة، وللنقد والإدانة علنا فمن كان يتوقع منهم أن يساعدوهم في الحفاظ على السلام. أما أن يقوم الصرب فعلا بتكبيلهم بالسلاسل إلى الأعمدة والجسور والأهداف الأخرى، فقد كان هذا أسوأ إذلال تعرض له موظفو الأمم المتحدة، ومظهر قاس للازدراء التام لسلطة الأمم المتحدة. وعلى الصرب البوسنيين أن يفرجوا دون شروط عن كل من تبقى من المحتجزين من حفظة السلم التابعين للأمم المتحدة، وأن يزيلوا كل القيود التي فرضوها على من وضعوهم تحت الحصار.

والسؤال الأساسي الذي يثار حول هذه المسألة هو، حسبما جاء في الفقرة ٦٠ من تقرير الأمين العام، ما إذا كانت:

> "قوة الأمم المتحدة للحماية ستكون عملية لحفظ السلام، تضطلع بمهامها وفقا للمبادئ والممارسات المقررة لهذه العمليات، أو عملية للانفاذ". (S/1995/444، الفقرة ٦٠)

وهذا السؤال جوهري لاستمرار وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة. وكنا نأمل في أن تكون المناقشة المتعلقة بهذه المسألة المستعصية إلى حد بعيد منعكسة على نحو أكثر بروزا في مشروع القرار المعروض علينا، خاصة وأن البعثة، بشكلها وتشغيلها الحاليين، لا تحظى بالتعاون التام من أطراف الصراع - وهو شرط لا غنى عنه لحفظ السلام. ولكن

المؤسف أن الحالة على الطبيعة، فيما يبدو، أملت أمورا مختلفة. وقد قررنا أن نزيد عدد القوات في الميدان ونعززها بقدرة للرد السريع، وأن نضع تحت تصرفها ما يكفيها من قوة النيران للدفاع عن نفسها بشكل أكثر قوة ونشاطا.

أما العامل الأساسي المعقد للصراع البوسني فهو عدم وجود وقف لإطلاق النار. ولا يمكن أن يتأتى حفظ السلام دون وقف إطلاق النار، لأنه دون وقف إطلاق النار لا يكون هناك سلام نحافظ عليه.

وليس لدينا اعتراض على تعزيز قوة الأمم المتحدة في البوسنة، غير أننا نشعر بشيء من القلق إزاء إمكانية أن تنغمس قوة الأمم المتحدة للحماية في تلك الحرب الحمقاء المبددة للقوى. ولقد أحطنا علما بأن قوة الرد السريع سوف تعمل وفقا لقواعد اشتباك قوات حفظ السلام. غير أنه ما تزال هناك أسئلة تتطلب الإجابة. وأحد هذه الأسئلة البسيطة هو: هل استخلصنا أية دروس من المشاكل التي أتت بنا الى هذا الموقف الرهيب؟ وما هي بالضبط الظروف التي يمكن في ظلها استدعاء قوة الرد السريع؟ وهل ما زالت القوة الجوية لحلف الأطلسي قائمة، أم حلت محلها قوة الرد السريع؟ وكيف سنعامل الطرفين اذا واصلا السلوك بنفس الطريقة التي سلكا بها في الماضي؟ وهل سنشتبك معهما الآن عسكريا؟ وهل ستوضع قوة الأمم المتحدة للحماية في معسكرات كبيرة على غرار ما حدث في الصومال بغية توفير الحماية لها؟

وفيما يلي بعض الأسئلة الأخرى: كيف سيكون تصور الطرفين لقوة الرد السريع هذه؟ وهل تثبتنا مما سيكون عليه تصورهما؟ وهل سيعاملانها بوصفها قوة محايدة؟ لقد عزا الأمين العام في تقريره الأزمة الراهنة في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة الى محاولات جعلها تخدم غرضي حفظ السلام وإنفاذ السلام معا. وفي جهودنا الحالية لتعزيز قدرة الأمم المتحدة للحماية على تنفيذ ولايتها على نحو أفضل، ينبغي علينا أن نحرص على ألا نخلق الانطباع لدى طرفي النزاع بأن قوة الأمم المتحدة للحماية هي بعثة لإنفاذ السلام، فهي ليست كذلك ولا ينبغي لها أن تكون كذلك.

كل هذه الأسئلة وبواعث القلق التي أثرناها لا يمكن أن تنتقص من تعاطفنا مع حكومة البوسنة والهرسك، وهي حكومة نعترف بها. ولقد صوتنا بتأييد جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تدين قوات الصرب. ونحن ندرك تماما أيضا - في الواقع ندرك في ألم - أن حكومة البوسنة قد قبلت خطة السلام التي عرضها فريق الاتصال وأن الصرب قد رفضوها. ولو أن الصرب قبلوا تلك الخطة، فمن المحتمل ألا تكون البوسنة في الحالة الرهيبة التي هي فيها اليوم.

إننا نود لو أن قوة الأمم المتحدة للحماية في ثوبها الجديد كانت تعمل في ظل ظروف مختلفة عن تلك القائمة حاليا في الميدان. ويجب أن أكرر: إن وقف إطلاق النار أمر لا مندوحة عنه، لأن المرء لا يستطيع أن يحافظ على السلام حيث لا يكون هناك وقف لإطلاق النار وحيث تستمر الأعمال العدائية دون هوادة. فإذا لم يكن هناك وقف لإطلاق النار، فإن جهودنا في البوسنة ستظل عقيمة. ونحن نرجو لرجال ونساء قوة الأمم المتحدة للحماية النجاح في المهام التي تنتظرهم، فقد كانت مهمتهم حتى الآن مهمة مستحيلة.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد ظل التباين بين أهداف قوة الأمم المتحدة للحماية وولايتها من ناحية، والموارد الموضوعة تحت تصرفها من ناحية أخرى، يمثل دوما واحدة من أكثر المشاكل التي تعاني منها تلك العملية إزعاجا. ولقد كان أمام قوة الأمم المتحدة، في سعيها للتقيد بقرارات مجلس الأمن، بل ولحماية أفرادها، خيار ذو شعبتين متباعدتين: قدراتها الذاتية في الإقناع، والقوة الجوية.

ولقد أخذت قدرات القوة في الإقناع، التي لم تكن قط تشكل خيارا قويا، تذوي مع كل فشل جديد ومع كل تنازل إضافي. غير أن قيادة القوة أبدت إحجاما ملحوظا، بل وعزوفا، عن استخدام القوة الجوية، وهو الاحجام الذي ضايق الكثير من المراقبين الذين شعروا أنه يتسم بالإفراط في الحذر. وكما أظهرت أحداث الأسابيع الماضية، فإن هذا الحذر كان مناسبا. فمن وجهة النظر العسكرية، تكشف أن قوة الأمم المتحدة للحماية بالغة الضعف، وأظهرت ذلك

على الملأ عملية أخذ الرهائن التي قام بها الصرب البوسنيون.

إن أخذ الرهائن أمر بغيض وحقير. وقد وصف بأنه عمل إرهابي، ونحن نوافق على هذا الوصف. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بذلك. وأزمة الرهائن أزمة لكل قوة الأمم المتحدة للحماية على الأقل، وهي السبب الرئيسي الذي يجعل الجمهورية التشيكية تؤيد مشروع القرار المعروض على المجلس، وانضمت فعلا الى مقدميه.

وبناء على مبادرة فرنسا وبريطانيا، وهما البلدان اللذان قدما أكبر وحدات للقوة، ومبادرة هولندا أيضا، فإننا نأذن الآن بإيفاد قوة للرد السريع سوف تحقق اتساقا أفضل لولاية القوة والوسائل الموجودة تحت تصرفها. ولا ريب في أن دبابة أو ناقلة أفراد مصفحة هي الوسيلة المناسبة لضمان المرور الآمن في أرض يحوطها القناصة أو تكتنفها الكمائن، أو لإزالة العقبات التي تحول دون إيصال المؤن الإنسانية، أي هي نوع الوسيلة التي احتجناها دوما. حقا أنها لن تساعد في الافراج عن الرهائن الذين ما زالوا في الأسر، والذين من بينهم اثنان من مواطنينا، غير أنها ستحول بالتأكيد دون تكرار هذا الفعل. وفي هذا الصدد، فإن قوة الرد السريع تملأ الحيز بين الاقناع والقوة الجوية.

وهناك عدة جوانب في مشروع القرار هذا تعد هامة بالنسبة لنا: فهو يحافظ على طابع حفظ السلام لقوة الأمم المتحدة للحماية. ومن السهل القول - الآن وربما أكثر من أي وقت آخر، وهو أمر يبعث على الأسف والانزعاج - أنه ليس هناك في البوسنة والهرسك سلام يحافظ عليه. غير أن الجانب الهام هو أن قوة الأمم المتحدة للحماية، سواء كان هناك سلام أم لا، لا تتحول الآن إلى عملية لصنع السلام أو لإنفاذ السلام. ولهذا السبب أيضا فإننا مقتنعون بأنه لم يحتج بالفصل السابع من الميثاق الا في سياق دفاع القوة عن نفسها وحرية حركتها، وأن مشروع القرار لم يأت بجديد في هذا الصدد. ونحن نؤكد أيضا المركز المحايد للقوة. وهكذا فإن مجلس الأمن يؤكد عن طريق مشروع القرار هذا مرة أخرى على أن المفاوضات السلمية لا الحرب هي السبيل لتسوية النزاع؛ المفاوضات السلمية التي ينبغي أن تتخذ خطة السلام لفريق الاتصال نقطة انطلاق.

ويسعدنا موافقة حكومة جمهورية البوسنة والهرسك، التي نرحب بها كل ترحيب، على وزع قوة الرد السريع. ومن وجهة النظر القانونية، لا يمكن لأي طرف أن يعترض عليها بطبيعة الحال. غير أن الاعتبارات العملية تجعل من الضروري إجراء المناقشات والاتصالات مع جميع الأطراف، بغية كسب تسليمها إن لم يكن موافقتها، على الأقل بأثر رجعي إن لم يكن مسبقا. ونحن نشجع الأمين العام على المضي في جهوده وفقا لهذه الأسس.

السيدة البرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تؤيد الولايات المتحدة إنشاء قوة للرد السريع في إطار قوة الأمم المتحدة للحماية، سوف ندعم ماديا وزعها وعملياتها. ويجب أن يكون بوسع قوة الأمم المتحدة للحماية أن تدافع عن نفسها اذا أريد لها تنفيذ ولايتها كاملة. ومن الأهمية بمكان أن تبقى قوة الأمم المتحدة للحماية، وأن تكون فعالة، في البوسنة.

وكما أظهرت أحداث الأسابيع الأخيرة بوضوح شديد، فإن قوة الأمم المتحدة للحماية يسهل مهاجمتها، ونتيجة لذلك فإن مهمتها يسهل مهاجمتها. إننا نشعر بسخط بالغ لأخذ الرهائن، ونطالب بالافراج دون شروط عن الرهائن الذين ما زالوا محتجزين. ونحن مصممون على اتخاذ الخطوات الكفيلة بمنع تكرار وقوع هذه الأحداث المتسمة باللامشروعية والإعاقة. إن الرجال والنساء الشجعان في قوة الأمم المتحدة للحماية ومنظمة حلف شمال الأطلسي يقومون بمهام إنسانية صعبة وسط أخطار كبيرة؛ وهم يجاهدون من أجل الحفاظ على إمكانية إنهاء هذا النزاع عن طريق التفاوض ودون مزيد من إراقة الدماء؛ وهم يستحقون الحماية. ونحن نؤيد وزع قوة للرد السريع لغرض توفير تلك الحماية وجعل قوة الأمم المتحدة أقدر على الاضطلاع بولايتها باسم المجتمع الدولي وشعب البوسنة.

ولا تخالجنا أية أوهام بشأن المصاعب التي تواجهها قوة الأمم المتحدة للحماية، حتى مع تعزيز قدراتها الدفاعية. وتقع مسؤولية السماح للقوة بأن تعمل على نحو آمن وفعال على عاتق الأطراف الذين

يتدخلون في عملياتها. وعلى الرغم من هذا التدخل، وعلى الرغم من طابع الحالة الراهنة الذي لا يبعث على الارتياح، فإن حكومتي لا تزال تعتقد أن استمرار وجود القوة يوفر أفضل فرصة للحيلولة دون انتشار هذا النزاع، وأفضل وسيلة لتجنب مزيد من الدمار والخسائر في الأرواح المدنية.

لقد تكلمت عن مسؤولية الأطراف في صيغة الجمع، لكنني لا أتكلم هنا عن التكافؤ الأخلاقي. إن الصرب البوسنيين هم الطرف الذي أخذ الأفراد التابعين للأمم المتحدة رهائن، منتهكين انتهاكا صارخا للقانون الدولي والصرب البوسنيون هم الذين ارتكبوا أكبر عنف ضد الأهداف غير العسكرية والصرب البوسنيون هم المذنبون على نحو أكثر تكرارا بإعاقة توصيل المؤن الإنسانية. والصرب البوسنيون هم الذين دأبوا باستمرار على رفض خطة فريق الاتصال.

وتؤيد حكومة بلدي إنشاء قوة الرد السريع، لكننا لا نستطيع القيام بذلك بأمانة دون أن نواجه الآثار التمويلية الكبيرة المترتبة على مثل هذا المقرر مواجهة قوية. وقد طلبت حكومة بلدى تعديل مشروع القرار لأننا نعتقد اعتقادا قويا أن تكاليف قوة الرد السريع يجب ألا تمول عن طريق عملية الأنصبة. ونحن نصوت مؤيدين لمشروع القرار هذا على أن يكون مفهوما بوضوح إننا إذ نفعل ذلك فإننا لا نسبب أي التزام مالي مباشرة. فنحن، ببساطة، لسنا مستعدين، في وقت تجري فيه تخفيضات خطيرة في الميزانية، لأن ندفع نصيب الأسد من تكلفة توسيع هذه القوة.

وحسبما يعلم أعضاء المجلس فإن مسألة تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم على أساس مرض وحسن التوقيت، مسألة شاقة. والسبب الرئيسي هو قوة الأمم المتحدة للحماية، وهي أكبر قوة لحفظ السلم شكلتها الأمم المتحدة للحماية، وهي أكبر قوة لحفظ السلم شكلتها الأمم المتحدة وأكثرها تعقيدا. فحجمها وتكلفتها يؤثران على قدرة الأمم المتحدة على تخطيط ميزانية عملياتها الأخرى لحفظ السلم. وفضلا عن ذلك، فإن نظام أنصبة حفظ السلم العادية، الذي أنشئ لمجموعة ظروف مختلفة اختلافا بينا، من المحتمل أنه لم يعد وافيا بغرض مهمة دعم قوة الأمم المتحدة للحماية. ولترشيد العملية بأسرها، تعتقد حكومة بلدي أنه يتعين علينا أن ندرس من جديد وعلى وجه السرعة الطريقة التي تمول بها الأمم المتحدة للحماية. ففي الواقع، لا يوجد في مشروع القرار هذا ما يمنع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة من النظر في إنشاء آلية للسداد الطوعي بالنسبة لقوة الرد السريع.

وعندما اقترح لأول مرة تشكيل قوة الرد السريع بالنسبة للبوسنة، كان مفهوما لدينا أنها ستحول خارج نطاق إجراءات الأنصبة العادية لحفظ السلم، وأعلمنا بذلك الكونغرس وجمهور شعبنا. وفي المقترح البريطاني والفرنسي والهولندي المرفق برسالة الأمين العام المؤرخة ٩ حزيران/يونيه، علمنا أن حلفاءنا سعوا للتمويل عن طريق أنصبة حفظ السلم العادية. وها نحن منذ ذلك الحين نجهد في إيجاد سبيل لتلبية ذلك الطلب.

وبالرغم من تصويتنا مؤيدين لمشروع القرار هذا اليوم، فإننا نود أن نوضح تماما إننا لا نؤيد الفقرة التي ترد في مرفق رسالة الأمين العام المؤرخة ٩ حزيران/يونيه والتي تقترح السداد عن طريق الأنصبة العادية للأمم المتحدة في حفظ السلم. فهناك طرق أخرى لتمويل قوة من هذا النوع. والطريقة العادية لحفظ السلم الواردة في المرفق تعبير عن النوايا من جانب الحكومات البريطانية والفرنسية والهولندية، ولا تمثل موقف حكومة بلدي؛ ومشروع القرار يوضح أنه ما زال المجلس يتعين عليه أن يقرر كيفية تمويل هذه القوة.

وبما إننا نؤيد الوزع المبكر للقوة، فسنكون بحاجة الى العمل على إيجاد تمويل مناسب في الأيام القادمة. وإذ نفعل ذلك، فإن حكومة بلدي تعتقد أنه يتعين علينا أن نأخذ في الحسبان متطلبات التمويل غير العادية لقوة الأمم المتحدة للحماية، وخصوصا بالمقارنة بأية عملية حفظ سلم أخرى فردية أو حتى كل العمليات الأخرى مجتمعة. ولهذا السبب، لا يمكننا أن نتصرف على النحو المعتاد عندما يتعلق الأمر بتوسيع هذه البعثة.

ونحن على استعداد لمناقشة الخيارات بذهن متفتح. ولعل الأمم المشاركة يمكنها أن تأخذ زمام المبادرة في الدفع بطريقتها الخاصة وتتغاضى عن التعويض. وقد يتسنى إنشاء صندوق طوعي للمساعدة

في تغطية بعض التكاليف. وهذه الأفكار وغيرها جديرة بأن يسبر غورها. والمهم هو القيام بذلك بجدية وبسرعة.

وقصارى القول، إذن، أن حكومة بلدي تؤيد وزع قوة الرد السريع بغرض الدفاع عن أفراد قوة الأمم التحدة للحماية وتمكين بعثة حفظ السلم من الوفاء بولايتها بطريقة أكثر قوة ونجاحا. لكن، نظرا للتكلفة الضخمة لقوة الأمم المتحدة للحماية وبسبب حالة الميزانية الراهنة في واشنطن، فإن الولايات المتحدة لا يمكنها أن توافق على تمويل قوة الرد السريع عن طريق عملية الأنصبة العادية لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلم. ومع ذلك، فنحن على استعداد للنظر في كل البدائل المعقولة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرع المجلس الآن في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/478، بصيغته المنقحة شفويا وبشكله المؤقت.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الأرجنتين، المانيا، اندونيسيا، أيطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الامريكية.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون عن التصويت: الاتحاد الروسي، الصين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نتيجة التصويت على النحو التالي: ١٣ صوتا مؤيدا ولا أحد معارض وعضوان ممتنعان عن التصويت. وبذلك يكون مشروع القرار قد اعتمد بصيغته المنقحة شفويا وبشكله المؤقت بوصفه القرار ٩٩٨ (١٩٩٥).

والآن، أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل شهرين ونصف الشهر صوت هذا المجلس مؤيدا استمرار وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة. وآنذاك، قلت إن حكومة بلدي تشعر بقلق متزايد من جراء الانجراف صوب حرب مكثفة، وإن هذا من شأنه أن يزيد من الصعوبات التي تجابه قوة الأمم المتحدة للحماية وإن ذلك قد يشكك حتى في قدرتها على البقاء.

لقد أوضحت أحداث الأسابيع القليلة الماضية ايضاحا تاما مدى سهولة تفاقم الأمور بسرعة. فها هي قوة الأمم المتحدة للحماية وقد عرقلت عند كل منعطف عن مواصلة الوفاء بولايتها - وهي الولاية التي قبلها الطرفان على حد سواء من قبل. لقد خوفت وهوجمت؛ وأخذ أفرادها رهائن. وهي محرومة أيضا من القدرة على إعادة تزويد قواتها في الجيوب الشرقية. ونحن ندين بقوة أخذ الرهائن وغير ذلك من الإجراءات الموجهة ضد أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية وهي الإجراءات التي تعوقها عن القيام بوظيفتها. ونطالب بالإفراج الفوري غير المشروط عن كل من تبقى من الرهائن. ونطالب بتوفير حرية الحركة الكاملة لهذه القوة في كل أرجاء منطقة العمليات.

وفي ظل هذه الخلفية قررت حكومة بلدي وحكومات فرنسا وهولندا وبلدان أخرى تقديم التعزيزات الى قوة الأمم المتحدة للحماية. لذا، نرحب باتخاذ هذا القرار، الذي شارك بلدي في تقديمه، والذي يصرح بالرفع اللازم لسقف قوة الأمم المتحدة للحماية للسماح بوزع تلك التعزيزات. واتخاذ هذا القرار برهانا واضح على التصميم الدولي والالتزام الدولي حيال عمل الأمم المتحدة في البوسنة. وتعني هذه التعزيزات أنه سيكون تحت تصرف قادة الأمم المتحدة، لأول مرة، قدرة رد سريع جديرة بالثقة. وستعزز قدرة قوة الأمم المتحدة للحماية على الدفاع عن نفسها، وستزيد من مجموعة الخيارات المفتوحة أمام قادة الأمم المتحدة للرد بقوة على الهجمات الموجهة ضد قوة الأمم المتحدة للحماية، وستسهل من قدرتها على الوفاء بولايتها على نحو فعال، بما في ذلك إعادة تزويد قواتها.

وهذه التعزيزات ستكون جزءا لا يتجزأ من عملية الأمم المتحدة الحالية لحفظ السلم، وتحت

سلسلة القيادة الحالية للأمم المتحدة، وستعمل في إطار الولاية الحالية. لكن اسمحوا لي أن أوضح أن بعثة قوة الأمم المتحدة للحماية لا تزال بعثة لحفظ السلم. فهي هناك للمساعدة في إيصال المعونة الإنسانية، ولمساعدة الطرفين في تطوير وتنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار في الميدان، وللمساعدة في توفير مهلة لالتقاط الأنفاس بالنسبة للعملية السياسية. فهي ليست هناك للدخول في حرب مع أي جانب من الجانبين.

ويوحي البعض بأن ما قررته حكومة بلدي وحكومات أخرى بإرسال تعزيزات يبين بوضوح برنامجا مستترا هو تحقيق سحب قوة الأمم المتحدة للحماية. لكن الانسحاب ليس هدفنا. فنحن مصممون على القيام بكل ما يمكن لنضمن قدرة قوة الأمم المتحدة للحماية على البقاء في البوسنة. ولكن، في نهاية المطاف، أمر بقائها متروك للأطراف نفسها. فقوة الأمم المتحدة للحماية لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا بحصولها على الموافقة والتعاون المستمرين من جانب كل الأطراف. وإذا ما أصرت الأطراف، بدلا من ذلك، على قبول الخيار العسكري وإذا ما مُنعت قوة الأمم المتحدة للحماية من الاضطلاع بمهامها أو واجهت مخاطر غير مقبولة، حينئذ لن يكون خيار سوى سحب تلك القوة.

ولنكن واضحين جدا: إن خيار سحب قوة الأمم المتحدة للحماية لن يكون خيارا سهلا أو بلا ألم. وأولئك الذين يفكرون في الانسحاب يجب أن يفكروا مليا، وبتؤدة، في العواقب الإنسانية والآثار الأوسع نطاقا بالنسبة لأمن المنطقة.

إننا نثني على جهود قادة الأمم المتحدة وقواتهم في الميدان على اتخاذهم موقفا صلبا خلال الأزمة. كما نحيي أفراد حفظ السلم الذين احتجزوا على رباطة جأشهم.

والآن لا بد لي من الاشارة الى التعديل الذي أدخل على الفقرة ١٠ من القرار. فقد قبل وفد بلدي اضافة هذه الكلمات في نهاية تلك الفقرة لأننا نتفهم الصعوبات السياسية المحلية التي يواجهها وفد الولايات المتحدة في هذه الآونة وكذلك لتفادي أي تفسير يمكن تصوره بأن القرار الذي اتخذ اليوم يفرض بحد ذاته التزاما ماليا محددا بدقة على أية دولة.

لكن يجب أن يكون واضحا للجميع أن مجلس الأمن ليس من شأنه اتخاذ القرارات في المسائل المالية. فالميثاق يحتفظ للجمعية العامة بالمسؤولية عن أمور الميزانية والأمور المالية. لذا، نرى أن تعديل الفقرة ١٠ لا يغير ولا يمكن أن يغير من الاجراءات المالية التي تتبعها هذه المنظمة. ولقد ذكر الأمين العام في الفقرة ٣ من الضميمة المالية المرفقة برسالته المؤرخة ٩ حزيران/يونيه أنه سيوصي الجمعية العامة بضرورة النظر الى التكاليف المتصلة بتعزيز قوة الحماية على أنها نفقات للمنظمة تتحملها الدول الأعضاء وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من الميثاق.

ويفهم وفد بلدي أيضا أن الأمين العام سيمضي قدما في الأسلوب الراسخ ويقدم الى الجمعية العامة في أقرب فرصة، ووفقا لبيانه الوارد في الضميمة المالية، التقديرات الخاصة بتكلفة أنشطة التعزيز التي نوافق عليها في قرار اليوم. فالفقرة ٩ من القرار توضح أننا نقر هذا التعزيز على أساس الشروط المنصوص عليها في رسالة الأمين العام. وستقوم الجمعية العامة بعد ذلك بممارسة مسؤولياتها بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٧ من الميثاق.

إن قوة الحماية هي وسيلة لتحقيق غاية وليست غاية في حد ذاتها. وينبغي أن يظل الهدف المهيمن التسوية السياسية للصراع في البوسنة. فقوة الحماية، حتى بقدرة الرد السريع المضافة، لا يمكن أن تفرض سلما ضد ارادة الأطراف اذا ما عقدت تلك الأطراف العزم على مواصلة الحرب وهناك تقارير مثيرة للانزعاج عن تحشد قوات الحكومة البوسنية شمال سراييفو. إننا نسلم بإحباط الحكومة البوسنية. فالتقدم صوب التسوية السلمية تعرقل لشهور من جراء تعنت الصرب البوسنيين ورفضهم قبول خطة فريق الاتصال كنقطة بداية للمفاوضات. لكننا مقتنعون بأن أيا من الجانبين لن يتمكن في نهاية المطاف من فرض تسوية عسكرية. لذلك نرى من الضروري إعادة تنشيط الجهود الدبلوماسية، وإعطاء قوة دفع جديدة للسعي الى تسوية تفاوضية ولتحقيق قبول الصرب البوسنيين لخطة فريق الاتصال كنقطة للبداية. وتناشد بلغراد أن تتخذ المزيد من الخطوات لتعزيز عملية السلم. ونرحب بتعيين السيد بيلدت رئيسا مشاركا

للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة عن الاتحاد الأوروبي، وندعو جميع الأطراف الى التعاون دون تحفظ معه ومع السيد ستولتنبرغ في جهودهما للتوصل الى التسوية.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يرحب وفد بلدي ترحيبا حارا باعتماد القرار ٩٩٨ (١٩٩٥) بشأن تعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية. فقد كان من الضروري أن يتصرف المجلس بسرعة لكي يمكنه من الوزع المبكر لعناصر قوة الرد السريع التي اقترحتها المملكة المتحدة وفرنسا وهولندا.

يعلم المجلس أن حكومات البلدان الثلاثة تلك؛ اذ تواجه التدهور الخطير للحالة في البوسنة والهرسك - المتمثل في العرقلة المنتظمة لإيصال المساعدة الإنسانية، وإغلاق مطار سراييفو، والهجمات على أفراد قوة الحماية وأخذهم رهائن، والهجوم على السكان المدنيين - ارتأت أن الرد الوحيد الممكن هو مد قوة الحماية بوسائل جديدة لتحقيق هدفين توأمين. الأول ضمان أمن أفرادها بدرجة أفضل. فليس مقبولا أن يبقى أفراد القوة معرضين للتهديدات والتقييدات على حريتهم في التصرف ومعرضين للاحتجاز والاعتداءات المباشرة عندما يؤدون وظائفهم. فجنود الأمم المتحدة لا يمكن أن يواصلوا العيش في تلك الحالة المستمرة من انعدام الأمن والإذلال. أما الهدف الثاني فهو تمكين قوة الحماية من الوفاء بمهمتها. وفي هذا الصدد، كان من الضروري إعطاء القادة العسكريين في الميدان وسائل متنوعة للرد بدرجة أكبر. اذ ليس أمامهم في الوقت الراهن إلا أن يختاروا بين مفاوضات لا تنتهي - وعادة ما تكون عقيمة - مع الأطراف وبين اللجوء الى القوة الجوية.

وأود أن أشدد في هذا المضمار على أن طبيعة عملية الأمم المتحدة في البوسنة لن تتغير. ولن يكون هناك أي تغيير في ولاية قوة الحماية أو في قواعد الاشتباك. فعناصر قوة الرد السريع ستعمل دعما لتلك القوة في اطار ولايتها. وستوضع تلك العناصر في سلسلة القيادة الحالية للأمم المتحدة. وسيقوم القادة العسكريون لقوة الحماية في الميدان بتحديد مهام تلك العناصر. وستتمثل مهام قوة الرد السريع أساسا في الأعمال الطارئة لمساعدة الوحدات المعزولة أو المهددة بالخطر أو للمساعدة في إعادة وزع عناصر قوة الحماية للتقليل من الخطر الذي تتعرض له أو لتيسير حرية تحركها، وهذا أمر أساسي للغاية.

يتضمن القرار الذي اعتمده المجلس توا حكما ينص على أن طرائق التمويل ستحدد فيما بعد. وهذا الأمر في رأينا لا ينحرف عن القواعد المعتادة بالنسبة لتمويل عمليات حفظ السلام، ولا يمثل محاولة لتقويض امتيازات وصلاحيات الجمعية العامة. ونحن نفهم أن هذا الحكم يعني ببساطة أنه لا يمكن للمجلس أن يستحدث بنفسه آليات للتمويل بالنسبة لأية عملية يقررها. وغني عن البيان، أن وزع القوات الاضافية يجب ألا يعطل من جراء ذلك.

إن حكومات فرنسا والمملكة المتحدة وهولندا، لدى مواجهة الصعوبات الخطيرة التي تتعرض لها قوة الأمم المتحدة في الميدان واستحالة أدائها لمهامها والهجمات التي تعرضت لها، بدلا من أن تقرر الانسحاب من البوسنة والهرسك، اقترحت وضع وسائل اضافية تحت تصرف الأمم المتحدة. إن القرار الذي اعتمده المجلس توا يجب أن ينفذ بسرعة اذا كنا نريد جعل قوة الحماية أقل تعرضا للخطر وتمكينها من الاضطلاع بولايتها ألا وهي: ضمان ايصال المساعدة الإنسانية وكفالة احترام المناطق الآمنة، ورصد الاتفاقات الحالية أو المقبلة الخاصة بوقف اطلاق النار ووقف الأعمال العدائية.

وتتوقع حكومة بلدي أن تستخدم الوسائل الجديدة التي ستتاح للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك استخداما حكيما لكن ليس ضعيفا. إن إذلال أفراد قوة الحماية يجب أن يوقف، وولاية الأمم المتحدة يجب أن تنفذ من الآن فصاعدا. ففرنسا لن تبقى في البوسنة والهرسك ما لم يتمكن جنودها من الحفاظ على كرامتهم واحترامهم وما لم يتمكنوا من خدمة قضية السلام بفعالية.

وأود أن أشدد في هذا الصدد على أن القيام بتعزيز قوة الحماية وتحسين ظروفها من أجل الاضطلاع بولايتها، ومن ثم تمكين كتائب الأمم المتحدة من البقاء في البوسنة والهرسك ليس له سوى هدف واحد هو: تعزيز عملية السلام وذلك بالعمل على استقرار الوضع وبتيسير وقف الأعمال العدائية. ومن هذا المنطلق، من الضروري أن تفهم الأطراف أنه لا يوجد حل عسكري للصراع، وإنها يتعين عليها أن

تمتنع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يفضي الى تصعيد قد يعرض للخطر فرص الحل السلمي. ومن الأهمية بمكان أن يقوم الطرف الذي لم يقبل بعد خطة فريق الاتصال بقبولها كنقطة بداية لأي حل سياسي شامل.

وحكومة بلدي عاقدة العزم على ألا تضيع سدى لا التضحيات التي قدمتها حتى الآن ولا الجهود الجديدة التي أبدت استعدادها للالتزام ببذلها. وهي لن تدخر جهدا لتحريك عملية التفاوض من جديد وستؤيد تمام التأييد كل المبادرات الرامية الى تحقيق تلك الغاية.

السيد فرارين (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب ايطاليا باعتماد مجلس الأمن لقرار اليوم، الذي جاء في أعقاب توصية الأمين العام بإنشاء قوة الرد السريع، التي اقترحتها فرنسا والمملكة المتحدة وهولندا. ويستهدف هذا القرار السماح لقوة الأمم المتحدة للحماية (قوة الحماية) بتنفيذ ولايتها بطريقة مرضية بدرجة أكبر ويأذن بزيادة عدد أفراد العملية لتشمل هذه القوة الجديدة. وأذكّر بأن الحكومة الايطالية أعربت عن استعدادها لتوفير الدعم الكامل لهذه القوة.

وظلت ايطاليا تؤمن على الدوام بأن الوجود المستمر لقوة الحماية لا غنى عنه لتعزيز الاستقرار السياسي وتوفير الدعم لأعمال الإغاثة الإنسانية التي تقدم لسكان يسقطون بوحشية ضحايا صراع طويل لا يرحم. ونؤمن كذلك بأن انشاء قوة الرد السريع شرط أساسي لتجديد حيوية عمل قوة الحماية واستعادتها لفعاليتها ومصداقيتها على النحو التام، بعد أن تزعزعتا باستمرار نتيجة لعدم تعاون الأطراف - ولاسيما صرب البوسنة.

وعملية التدهور التدريجي هذه في الحالة وفي الظروف التي تضطلع فيها قوة الحماية بمهامها بلغت ذروتها في احتجاز صرب البوسنة للمئات من ذوي الخوذ الزرق كرهائن: وهذا العمل يمثل تحديا لكل القوانين الدولية، ونحن ندينه بشدة، كما ندين الممارسة الشنيعة لصرب البوسنة المتمثلة في مهاجمة السكان العزل في المناطق الآمنة. وفي حين نعرب عن ارتياحنا إزاء إطلاق سراح معظم الرهائن مؤخرا ونلاحظ الدور الايجابي للوساطة والاقناع الذي تضطلع به حكومة بلغراد، فإننا بهذا نطلب الى سلطات بالي بأن تطلق فورا سراح جميع الأفراد المحتجزين من قوة الحماية.

ويؤكد قرار اليوم، وبحق أن الصراع البوسني لا يمكن حله عسكريا. ولهذا نرى أن تعزيز قوة الحماية، الذي يجري البت فيه اليوم، لا يمكن فصله عن إعادة اطلاق عملية المفاوضات بقوة. ولهذا نطلب الى جميع الأطراف البوسنية أن تكف عن المحاولات التي ترمي الى الحلول العسكرية، والتي ستؤدي لا محالة الى معاناة جديدة مرعبة للسكان المدنيين والى ضعف احتمالات السلم الهشة فعلا. وفي هذا السياق تشير المعلومات المقدمة من الأمانة العامة للأمم المتحدة اليوم بشأن المبادرات العسكرية الجديدة من جانب قوات الحكومة البوسنية شمال غربي سراييفو قلقا بالغا. وفي الوقت نفسه، نوجه نداء جديدا لصرب البوسنة بأن يقبلوا في نهاية المطاف خطة السلم لفريق الاتصال التي قبلت بها - ويجب ألا ننسى ذلك - حكومة البوسنة والهرسك. كما نرجو أن يكثف المجتمع الدولي جهوده لتعزيز عملية السلم.

وأخيرا، أود أن أؤكد على الحاجة الماسة الى استئناف ومواصلة ايصال المعونة الإنسانية للشعب البوسني، وبخاصة في المناطق الآمنة، دون إعاقة. إننا نعتبر العوائق في وجه إيصال شحنات المعونة غير مقبولة، وندين اللجوء الشرير الى أعمال الإعاقة هذه كوسيلة للضغط على السكان المدنيين وترهيبهم.

ويقصد بقرار اليوم أن يقدم مزيدا من القوة والمصداقية لأعمال قوة الحماية، ونأمل أن يقدم اسهاما هاما في تحقيق هذه الغاية.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مداولات اليوم بشأن الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك تمثل انعطافا جديدا في سياق الأحداث في المنطقة. فالتصعيد الأخير للهجمات من جانب صرب البوسنة على قوة الأمم المتحدة للحماية (قوة الحماية)، والتي تراوحت بين أعمال القنص والاحتجاز، بما في ذلك استخدام أفراد الأمم المتحدة كدروع بشرية، يمثل بوضوح انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي وللمعايير الإنسانية الدولية. وهذا التحدي الجديد الذي دلل عليه صرب البوسنة يشكل

بوضوح تحديا آخر لإرادة المجتمع الدولي، الذي تتعرض مصداقيته مرة أخرى للاختبار.

وإننا نتقدم بتعازينا لجميع البلدان التي توفي من مواطنيها أفراد يعملون في صفوف قوة الحماية، ونؤكد مرة أخرى على موقفنا بأن هذه الاعتداءات غير المستفزة على قوة الحماية غير مقبولة ولا يمكن التهاون بشأنها. وأن عمان تؤيد تأييدا تاما جميع التدابير التي اتخذت من أجل الحؤول دون وقوع اعتداءات مماثلة مرة أخرى.

واستنادا الى هذا الفهم نود أن نؤكد مجددا اعتراضنا على استخدام القوة كوسيلة لتسوية الخلافات. وإن الحوار والتفاوض، في رأينا، ليس فقط أسلوبا متحضرا، وانما أيضا السبيل الأكثر ملاءمة وقبولا للتوفيق بين الخلافات، مما يؤدي في نهاية المطاف الى تسوية سياسية شاملة.

إننا نتفق مع الأمين العام في رأيه الذي أعرب عنه في تقريره الأخير المقدم الى مجلس الأمن عن ضرورة إعادة تقييم دور الأمم المتحدة في جمهورية البوسنة والهرسك بطريقة تؤدي الى تعزيز أمن أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة وتعزز حماية السكان المدنيين في إطار ولاية تنفذ على أكمل وجه.

وفي هذا الإطار، ننظر الى الاقتراح الخاص بإنشاء قوة الرد السريع على أنه خيار يستحق أقصى درجات الاهتمام. ونأمل أن تكون القوة الاضافية هذه قادرة على الاضطلاع بواجباتها ومهامها وأن توفر مزيدا من الأمن لأفراد قوة الحماية تحت قيادة الأمم المتحدة. إننا لا نرى أي مشكلة في الولاية بحد ذاتها. فنحن نعلم أن الولاية متوفرة: ولكن المشكلة الرئيسية تكمن في تنفيذها.

وفيما يتعلق بمسألة المناطق الآمنة التي انشئت في جمهورية البوسنة والهرسك بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإن وفد بلدي يعتقد أن الحماية التي تقدمها الأمم المتحدة ينبغي ألا تقتصر على الجيوب المنعزلة المتباعدة تلك، والتي يطلق عليها المناطق الآمنة، بل يجب أن تمتد الى جميع أراضي جمهورية البوسنة والهرسك. وإننا نتشاطر تماما وجهات النظر التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره ومفادها أن المناطق الآمنة ليست آمنة وأنها بحاجة الى جعلها آمنة. ولذلك، يحدونا الأمل بأن يتمكن المجتمع الدولي من وضع طرائق واضحة للغاية بشأن كيفية حماية المناطق الآمنة وسكانها، ولاسيما، عندما تتعرض للهجوم أو الحصار أو عندما تمنع قوافل الإغاثة الإنسانية من الوصول إليها.

وإننا نرحب بالأحكام الواردة في القرار الذي اعتمده المجلس للتو. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد على حق جمهورية البوسنة والهرسك في الدفاع عن نفسها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وعلى ضرورة استشارة هذه الدولة العضو في جميع المسائل، وبخاصة تلك التي تمس سلامتها الإقليمية. ونظرا للتطورات الأخيرة في المنطقة وفي ضوء الرفض المستمر من جانب صرب البوسنة لخطة السلم التي قدمها فريق الاتصال، يعتقد وفد بلدي بأن من الضروري لمجلس الأمن أن يعيد النظر في مسألة رفع الحظر المفروض على الأسلحة.

وفي الختام، وإدراكا من وفد بلدي للدور الحيوي الذي ستضطلع به قوة الرد السريع هذه، فقد شارك في تقديم مشروع القرار الذي اعتمد للتو بوصفه قرار مجلس الأمن ٩٩٨ (١٩٩٥)، وهو يؤيد تأييدا تاما أهدافه.

السيد نييتو (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): جاء القرار الذي اتخذناه توا نتيجة عملية مضنية من المشاورات والمفاوضات، التي لم تتحسن أثناءها الحالة في البوسنة والهرسك. بل على العكس، فإن الأطراف قد نأت بنفسها باستمرار عن الخيارات المعروضة عليها بهدف التوصل الى تسوية سلمية للنزاع بينها. وإننا نقول ذلك لأن من الواضح أن أحد الأطراف في البوسنة قد فعل أكثر من سحب موافقته على وجود الأمم المتحدة؛ وفي الواقع فإنه قد ذهب أبعد من ذلك بكثير، اذ وصف الأمم المتحدة بأنها العدو واعتبر الرهائن الذين أخذهم أسرى حرب. ونحن نأسف لأنه بعد وقت طويل من بدء هذا الحدث الباعث على الأسى لا نزال نضطر الى معالجته في الفقرة ١ من قرار هذه الليلة.

ونشعر كذلك بالقلق إزاء التقارير الواردة مؤخرا عن الاستعدادات العسكرية التي تتخذها حكومة البوسنة والهرسك والتي يمكن أن تفهم بأنها تميل الى وقوع مواجهة متجددة وأكثر حدة. وقد يتساءل المرء

عما إذا كانت قوة الأمم المتحدة للحماية تتمتع بأية فرصة للوفاء بولايتها إذا ما تبين أن المخاوف التي أثارتها هذه الوقائع لها ما يبررها.

إننا نشعر بالامتنان للدول الأعضاء ولموظفي الأمانة العامة الذين صمموا وصاغوا الخيار الوارد في هذا القرار. لقد كان يتعين عليهم تقييم عوامل لا تحصى لدى قرارهم بإنشاء قوة الرد السريع. ونفهم أن هذا هو حل توفيقي بين المتطلبات التي تفرضها وقائع الصراع والحدود الوظيفية الكامنة في عمليات حفظ السلام. ونحن على ثقة أنه بعد إجراء تقييم لجميع العوامل المتعلقة بالموضوع، فإن هذا القرار قد اتخذ على أساس الدروس الأخيرة التي استقاها مجلس الأمن من خلال خبرته لهذا الصراع.

ونرى أن الدرس الأول يتمثل في أن التناقضات القائمة بين ولاية قوة حفظ السلام وما قد يطلب الى تلك القوة أن تقوم به في الميدان يمكن أن تكون ذات تكلفة باهظة. وفي معظم الحالات، تنبع هذه التناقضات من الأعمال التي تقوم بها أطراف الصراع، التي تطلب أو تطالب بأن تتخذ قوات حفظ السلم إجراءات تتجاوز ولايتها المتفق عليها أو حتى تتعارض معها والتي إذا لم تلب مطالبها تأخذ بتوجيه استيائها ضد ما تسميه بعدم فعالية المجلس - مما يلحق الضرر بصورة هذه الهيئة.

فالتناقضات الناجمة عن سلوك الأطراف هي في أس كل نزاع، إلا أن مجلس الأمن يجب ألا يتورط في هذه التناقضات، حتى لا يفقد قدرته على التصرف ومصداقيته.

ونحن نوافق موافقة تامة على رأي الأمين العام، الوارد في آخر تقرير له عن قوة الأمم المتحدة للحماية، ومفاده أنه ينبغي إعادة اطلاق العملية وتكثيفها عن طريق المبادرات السياسية، التي يمكن عن طريقها تأكيد عمل قوة حفظ السلام. وإن محاولة القيام بعكس ذلك من خلال التماس نتائج سياسية نتيجة أنشطة قوات حفظ السلام من شأنها ألا تعكس التصور الصحيح لولاية هذه القوات. ولهذا فإننا نولي أهمية خاصة للفقرة ٢ من القرار.

وتشير هذه التجارب الأخيرة أيضا الى أن عمل قوة الأمم المتحدة للحماية وفاء لولايتها يجب أن يستند الى الفرضيات التالية:

إن إرادة الأطراف لتحقيق المصالحة لا تأتي إلا من هذه الأطراف، حسبما يتجلى في الفقرة ٣ من القرار.

يجب علينا أن نحرص أشد الحرص على الاحتفاظ بعلاقة دقيقة بين ولاية قواتنا لحفظ السلام والمهام المنوطة بها. وفي هذا السياق نولي أهمية خاصة للإشارة الواردة في القرار الى حياد قوة الأمم المتحدة للحماية.

ومن بين المسائل التي عالجها القرار، يولي وفد بلدي أهمية خاصة للإشارة الى المناطق الآمنة. ونذكر بأن الأمين العام ما فتئ بعض الوقت يقدم اقتراحات بالنسبة لهذا المفهوم، وقام بتقديم تقريرين لم ندرسهما بعد. ومن الواضح أن من الضروري ضمان حماية هذه المناطق وضمان احتياجاتها الإنسانية. وهنا، فإن شاغل المجلس قد أعرب عنه بوضوح في الفقرتين ٦ و ٧ من المنطوق؛ ويحدونا الأمل أن تؤدي أحكامهما الى إجراءات ملموسة من جانب الأطراف.

والمفهوم الآخر الذي نريد الإشارة اليه يتصل باستخدام القوة، وعلى وجه الخصوص عن طريق قوة الرد السريع التي أنشأها هذا القرار. ونعتقد أن استخدام القوة ينبغي أن يقتصر على الدفاع عن النفس وينبغي استخدامها بحذر شديد، حتى لا يجري تخطي الخط الدقيق بين حفظ السلام وإنفاذ السلام. وإذا نشأت الحالة نتيجة عبور هذا الخط كان من الصعب عكسها، ويحدونا الأمل في أن تراعي ذلك الفرق العاملة في إطار قوة الرد السريع.

ولا يبقى لنا إلا أن نأمل في أنه بعكس ما جرى في مناسبات أخرى، لن تطغى الأحداث على قدرتنا على التصرف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لألمانيا.

تشعر حكومة ألمانيا بالقلق الشديد إزاء زيادة تردي الحالة العامة في البوسنة والهرسك، وأن استمرار

خنق سراييفو لا يمكـــن أن يكـون له أي مبرر في ظل أي ظرف من الظروف. والأنباء الأخيرة بشأن الحالة في سراييفو وحولها تبعث على الخوف من وقوع جولة جديدة من الأعمال العدائية المكثفة في الأيام القادمة. وفي هذا السياق يظل من المهم ألا ننسى من هو الضحية ومن هو المعتدي في البوسنة. وقوة الأمم المتحدة للحماية، وهي عملية لحفظ السلام يدعمها المجتمع الدولي بتكلفة كبيرة وبخسارة فادحة في الأرواح، تواجـــه بيئـــة متزايـــدة العدوانيـــة وتواجه أعمـــالا عدائيـــة خصوصـــا مـــن الجانـب الصربي البوسني.

وإن أخذ أفراد قوة الأمم المتحدة كرهائن عمل خسيس. وندين أيضا استمرار خنق سراييفو والقصف الرهيب للمناطق الآمنة، الذي أدى في يوم واحد في توزلا الى وفاة ٧١ بوسنيا، معظمهم من الشباب.

ونؤيد استمرار وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة. ونؤيد خطط المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، وفرنسا وهولندا لتعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية بقدرة للرد السريع قوامها ٥٠٠ ١٢ من الجنود الاضافيين لمساعدة البعثة في الاضطلاع على نحو أنجع بولايتها الإنسانية. ولهذا فإن وفد بلدي قد صوت مؤيدا هذا النص وانضم الى مقدميه. وإنها لخطوة لا غنى عنها لضمان إدخال قوات الرد السريع الى مسرح العمليات في أقرب وقت ممكن.

وإن الوجود الأقوى لقوة الأمم المتحدة للحماية سيجعلها في وضع أفضل للدفاع عن نفسها، والوفاء بولايتها وحماية السكان المدنيين المعانين حيثما أمكن ذلك. وعلى الأطراف أن توافق دون مزيد من الإبطاء على وقف لإطلاق النار والوقف الكامل للأعمال العدائية في جمهورية البوسنة والهرسك. ومع ذلك فإن الوجود الأقوى لقوة الأمم المتحدة للحماية، وحتى تحقيق وقف للأعمال العدائية في أسرع وقت، ليسا كافيين. والأمر الذي يلزم هو إحراز تقدم في السعي للتوصل الى حل سياسي على أساس قبول الطرف الصربي البوسني بخطة فريق الاتصال كنقطة بداية. ونحن نكرر نداءنا للطرف الصربي البوسني بالتخلي عن سبيله في العناد والرفض، اللذين لا يؤديان إلا الى اطالة أمد معاناة الشعب الصربي البوسني أيضا. ونحن نتابع بقلق التقارير الأخيرة لوسائط الإعلام ومفادها أن حكومة وجيش جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) يواصلان دعم العسكريين الصرب البوسنيين. فالأعمال العسكرية لن تحل النزاع في البوسنة، وإنما ستؤدي فقط الى تفاقم الصراع في البوسنة. فالمطلوب هو التوصل الى تسوية سياسية. وإن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة للحماية وإسهاماتها في جهود المجتمع الدولي في سبيل السلم كانت قيمة جدا. وإننا نؤيد استمرار وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية البوسنة والهرسك لأننا نؤمن ايمانا راسخا بأنه سيساعد على تهيئة الظروف اللازمة في الميدان لإجراء مفاوضات سياسية حقيقية وجادة بشأن التوصل الى تسوية نهائية.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

لم يعد هناك متكلمون آخرون. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ٣/٠٠